الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان:

أثر مناخ الاستثمار في الجزائر علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالب:

- ربوح فوزي

تحت إشراف:

د/شدري معمر سعاد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د/ قاسيمي آسيا	جامعة البويرة	رئيسا
د/ شدري معمر سعاد	جامعة البويرة	مشرفا
د/ رشام كهينة	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر لنا هذا العمل المتواضع فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي ارادها ان تكون لنا؛ فاشكر الكثير له اذا اجتهدنا وأصبنا والحمد لله اذا اجتهدنا وأخطئنا .

أتقدم بجزيل شكري وفائق تقديري الى استاذتي المحترمة شدري سعاد على إشرافها علي هذه المذكرة وعلى مساعداتها في كل عقبة واجهتني في مذكرتي وعلى توجيهاتها القيمة ونصائحها الثمينة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبها بمعلوماتهم القيمة كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من أعانني في هذا البحث و انجاز هذا العمل.

إهداء

اهدي عملي المتواضع لمن لهما فضل بعد الله في وجودي الي الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية والي اخوتي وجميع أفراد عائلتي وجميع الاصدقاء .

إلى هؤلاء جميعا اهدي حصاد جهدي وثمرة عملي

الملخص

ملخص :

من خلال هذا البحث تطرقنا إلى مفهوم مناخ الاستثمار و أثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق تحفيزات و إغراءات وتوفير المناخ الملائم لذلك .

حيث يعد مناخ الاستثماري ناتج عن تفاعل العوامل الاقتصادية السياسية والاجتماعية؛التي تؤثر علي ثقة المستثمر وتعمل على تحفيزه وتشجيعه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها؛ إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب و المحفز للاستثمار في هذه الدولة.

نحاول في هذا المقال الوقوف على مدي ملاءمة المناخ الاستثماري في الجزائر؛ من خلال التعرف على إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وكذا تشخيص أهم ملامح المناخ الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية كما حاولنا الوقوف علي أهم المعوقات التي تفسد مناخ الاستثماري؛ وفي ضوء ذلك استطعنا الخروج ببعض الاقتراحات وفرص و الإيجابيات التي يمكن أن تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

Résumé:

Dans le cadre de cette recherche, nous avons discuté du concept de climat d'investissement et de son impact sur l'attraction d'investissements étrangers directs par le biais de mesures d'incitation et de tentations et la création d'un environnement approprié.

Lorsque le climat d'investissement résulte de l'interaction de facteurs économiques, politiques et sociaux, qui influent sur la confiance de l'investisseur, l'incitent à investir dans un pays, mais la part de ces investissements dépend de nombreux facteurs, le climat d'investissement le plus important étant attractif et stimulant. Cet état

Dans cet article, nous essayons de déterminer la pertinence du climat de l'investissement en Algérie en identifiant la réalité de l'investissement direct étranger et en identifiant les caractéristiques les plus importantes du climat de l'investissement au moyen de certains indicateurs internationaux. Avec quelques suggestions, opportunités et points positifs qui pourraient contribuer à améliorer le climat d'investissement en Algérie

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الاهداء	
الملخص	
الفهرس	**I**
قائمة الجداول	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الثاني :أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	5
المطلب الثالث: نظريات مفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الاول:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثاني: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الثالث :تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المبحث الثالث :الاستثمار الأجنبي المستدام	22
المطلب الأول :تعريف التنمية المستدامة	22
المطلب الثاني :حوافز جلب الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الثالث : تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أبعاد التنمية المستدامة	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : الإطار العام لمناخ الاستثمار في الجزائر	

تمهيد	32
المبحث الاول :ماهية مناخ الاستثمار	33
المطلب الاول : مفهوم مناخ الاستثمار	33
المطلب الثاني :مقومات مناخ الاستثمار	35
المطلب الثالث :سياسات مناخ الاستثمار	36
المبحث الثاني :واقع مناخ الاستثمار في الجزائر	38
المطلب الاول : المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	38
المطلب الثاني : المكونات الغير اقتصادية لمناخ الاستثمار	41
المطلب الثالث :حوافز ومعوقات مناخ الاستثمار في الجزائر	42
المبحث الثالث :تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر	47
المطلب الأول :مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر	47
المطلب الثاني : الإطار التشريعي لمناخ الاستثمار في الجزائر	55
المطلب الثالث :الإطار المؤسساتي لمناخ الاستثمار في الجزائر	58
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث : تفعيل مناخ الاستثمار في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	63
المبحث الأول : تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر	64
المطلب الأول : تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر –الإصلاحات الجزائر–	64
المطلب الثاني : مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر	69
المطلب الثالث :دور الأجهزة المكلفة بالاستثمار في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر	70
المبحث الثاني :تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	74
المطلب الاول : مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر	74
المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر	77
المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر	81
المبحث الثالث : تفعيل التحفيز الضريبي لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر	85

المطلب الأول :ماهية التحفيز الضريبي	85
المطلب الثاني :سياسة التحفيز الضريبي كمدعم للاستثمار الأجنبي المباشر	88
المطلب الثالث :أثر التحفيزات الضريبية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي	89
خلاصة الفصل	**92**
الخاتمة	**94**
قائمة المراجع	**98**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وضع الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية للفترة 2010-2012	47
02	تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2003-2012	50
03	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2012.-2013	51
04	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية لسنة 2011	52
05	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال لعامي 2012.-2013	53
06	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي .	60
07	الوضعية العامة لعمليات الاستثمار المختلفة في الجزائر)2010-2013	77
08	التوزيع القطاعي لاستثمارات الأجنبية المباشرة)2010-2013	78
09	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر)2007-2014	79
10	التوزيع القطاعي عن المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1-1-2011 الي 31-12-2013	80
11	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون النقد و الصرف.	81
12	التوزيع الجغرافي لنوايا الاستثمار الأجنبي)2013-2015	82
13	توزيع الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2004/2014	84-83

مقدمة

تسعى مختلف الحكومات إلى إحداث تنمية اقتصادية دائمة و بمعدلات مقبولة، تحسن من رفاهية أفراد مجتمعاتها و هذا بوضع سياسة تنموية كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و تنطوي هذه السياسة على مشاريع متنوعة و متعددة يستدعي انجازها توفير مصادر تمويلية بالحجم الكافي، الأمر الذي جعل التمويل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها خطط التنمية، و يمكن أن يكون التمويل على شكل استثمارات أجنبية مباشرة، ففي ظل التطورات الاقتصادية و ما صاحبها من ظهور العولمة المالية أصبحت الدول أمام حتمية مواجهة انتشار الشركات متعددة الجنسيات و ذلك من خلال البحث عن تطوير مناخ استثمارها و نظرا لافتقارها للأموال و التكنولوجية أصبحت أمام حتمية تبني مناخ استثمار مناسب يساهم في جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات مباشرة.

فنجاح أي استثمار في أي دولة بشكل عام يبنى على اتخاذ قراراتها بشكل سليم و رشيد ورسم خططها وسياستها من أجل تحقيق نفع اقتصادي للبد ونفع الاجتماعي لأفراد المجتمع، وهذا يأتي من جراء فتح أبواب أمام الاستثمارات من خلال اختيار وتوجيه هذه الاستثمارات، ومدي قدرة هذه الاخيرة علي تحقيق منفعة اقتصادية واجتماعية للبلد ومن أجل الوصول لكل هذه الأهداف لابد من تهيئة المناخ الاستثمار المناسب لهذه الاستثمارات،

و الجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة لتحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال وضع محفزات ومغريات من أجل ازالة كل العراقيل، و وضع تشريعات متضمنة قوانين الاستثمار تمنح من خلالها ضمانات للمستثمرين الأجانب و المحليين من أجل تحقيق قفزة نوعية في تطوير اقتصادها.

1-الاشكالية:

لمعالجة موضوعنا المتمثل في: "أثر مناخ الاستثمار في الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر" ارتأينا الانطلاق من الاشكالية التالية لمعالجة جوانب هذا الموضوع.

أثر مناخ الاستثمار في الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2-الأسئلة الفرعية:

وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح التساؤلات التالية

- ما هي الدوافع المحلية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل مناخ الاستثمار في الجزائر مواتي لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
-هل تساعد الاجراءات الجزائرية على تحسين مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

3- فرضيات البحث :

من أجل معرفة محتوي موضوعنا قمنا بصياغة الفرضيات التالية كإجابة أولية للأسئلة الفرعية:

-تتمثل الدوافع المحلية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في قلة مصادر التمويل الداخلية للاستثمارات .

- يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر غير كاف لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- يمكن للإجراءات الجزائرية المتخذة في مجال تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر أن تعزز مناخ الاستثمار خاصة التحفيزات الضريبية.

3- أهمية البحث

إن أهمية بحثنا هذا يركز علي مناخ الاستثماري الذي يشكل نسبة كبيرة في عملية جذب الاستثمار، ولذا يجب علينا الاهتمام به و الارتقاء بها الى مستوي أفضل.

وباعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل غير مولد للديون وكونه وسيلة نقل للمعارف التكنولوجية سعت السلطات الجزائرية إلي تحسين مناخها الاستثماري، من خلال تهيئة الأوضاع و ظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته مصدر تمويلي خالي من التكاليف المستقبلية عكس حالة الاقتراض الخارجي، أو بصفته كنشاط اقتصادي يقام في البلد المضيف له، من المتوقع أن يحدث آثارا إيجابية متنوعة على الاقتصاد المحلي.

4-أهداف البحث:

- تعرف علي مفهوم و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر،

-تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات ووضع استراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس باقي الدول في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية؛

- التعرف علي دور التحفيز الضريبي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- الآثار الميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الاقتصاد الجزائري.

5-أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

-إظهار أهمية مناخ الاستثمار في جلب مستثمرين أجانب يؤدي به الي نمو اقتصاد البلد المضيف؛

-ابراز الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة؛

-المساهمة في إثراء المعرفة الاقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل و مناقشة بعض جوانب هذا الموضوع و تجميع الإحصائيات و المعطيات و المؤشرات الكمية و النوعية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر و مناخه بصفة عامة والوارد إلى الجزائر بصفة خاصة.

-الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع من جهة، و تلائمه مع مجال تخصصنا من جهة ثانية.

6 – الدراسات السابقة:

يمكن ذكر المواضيع التالية و التي لها علاقة بموضوع بحثنا:

-دلال فاطمة: **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات**، أطروحة دكتوراه البليدة،2007-2008، و التي عالجت كيف يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات أن يساهم في تمويل الاستثمارات المحلية.

و قد توصلت إلى أن البيئة الجزائرية و ظروف مناخ الاستثمار غير كافية لتفعيل الاستثمارات الاجنبية خاصة خارج قطاع المحروقات، فالإصلاحات في مجال قانون الاستثمار غير كافية و تحتاج إلى ضمانات أكبر لجلب المستثمر الأجنبي.

-بعداش عبد الكريم: **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996 – 2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر 2008/2007، و قد عالج الاشكالية التالية: فعلا يمكن التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالاقتصاديات المتخلفة ؟ و هل حدوث تدفق كبير لهذا الاستثمار إلى بلد ما دليل على سلامة السياسة الاقتصادية للبلد المضيف؟ و هل ذلك يعني بالضرورة أن بيئة الأعمال صارت ملائمة في البلد المذكور؟

و قد توصل لعدة نتائج أهمها: رغم ضعف الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة بنظيره المتدفق إلى كل من تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا، غير أن نسبة هذه التدفقات في التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت متقاربة بين الدول السابقة الذكر باستثناء ماليزيا .حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى ثلاث سنوات والمرتبة الثانية سبع سنوات ضمن الدول الثلاث (الجزائر، تركيا، كوريا الجنوبية) (خلال الفترة المدروسة 2005/1996) و عليه نعتبر حجم التدفقات السالف ذكره مقبولا بالنظر إلى نسبته في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

7-مساهمة البحث :

من خلال دراستنا لموضوع بحثا سنحاول تحليل و تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالاعتماد على القوانين و التشريعات ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بالإضافة إلى بعض المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، مع قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض جوانب الاقتصاد الجزائري خاصة و أن توطين

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستدعي وقتا لا يقل عن سنة واحدة في الكثير من الحالات، بالإضافة إلى أن الجزائر عرفت في السنوات الاخيرة تحسنا في الظروف الأمنية.

8- منهجية البحث:

لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي .

9- تقسيمات البحث:

في إطار بحثنا في هذا الموضوع قمنا بقسيمه إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة.

حيث في **الفصل الأول** تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول **المبحث الأول** مفاهيم عامة حول الاستثمار ومختلف أنواعه وخصائصه ودوافع الاستثمار أما **المبحث الثاني** تم التطرق الى اشكاه وتقييمه من مزايا وعيوب وآثار ومخاطر اما **المبحث الثالث** فتحدثنا فيه عن التنمية المستدامة وابعادها لجذب الاستثمار الاجنبي

بينما في **الفصل الثاني** تم التطرق فيه إلى الاطار العام لمناخ الاستثمار في الجزائر والذي قسم الى ثلاث مباحث؛ **المبحث الاول** تطرقنا فيه الى مفهوم مناخ الاستثمار ومقوماته وسياساته أما **المبحث الثاني** فتطرقنا الى مكوناته الاقتصادية وغير اقتصادية وحوافزه ومعوقاته ؛ أما **المبحث الثالث** فقد شمل مؤشراته والاطار التشريعي والمؤسساتي

و**الفصل الثالث**: جاء بعنوان تفعيل مناخ الاستثمار وقسمناه اي ثلاث مباحث ؛ **المبحث الاول** تطرقنا فيه الي اصلاحاته وفرص الاستثمار الاجنبي أما **المبحث الثاني** فتطرقنا فيه الي توزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الاجنبي **المبحث الثالث** تكلمنا فيه عن التحفيز الضريبي عن مفهومه وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

إن سياسة جذب الاستثمار الاجنبي من طرف البلد المضيف تعتمد على العديد من العوامل المساعدة على ذلك و لعل منها مناخ الاستثمار المناسب الذي يساعد على فرص نجاح هذا الاستثمار، فالاستثمار الأجنبي إذا ما أحسن توجيه وتنظيمه يكون أداه فعاله لمواجهه العديد من الأزمات التي تواجه هذه الدول كالفقر والبطالة، ويعد وسيله نقل التكنولوجيا وتحديث الصناعة المحلية وتطوير القدرات التنافسية للاقتصاد.

و مع مطلع القرن الحالي اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر احد الادوات المشهورة والمرغوبة في نفس الوقت للنهوض باقتصاديات الدول النامية والمتخلفة، والقناة المفضلة لدخول الاسواق العالمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا مع تزايد وتيره العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وأصبحت التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحجم كبير احد المؤشرات قياس نجاح السياسة الاقتصادية، بحجه أن جلب الكثير من هذه الاستثمارات دليل على سلامة السياسة الاقتصادية التي تمكنت من تحسين بيئة الأعمال.

المبحث الاول :ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات، فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، و الكفيل بتوفير مناصب الشغل و إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير، و له آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل و خاصة الاستثمار الأجنبي الذي يقوم على جلب رؤوس الأموال الأجنبية و يعتبر ظاهره اقتصادية قديمة معقده الجوانب ولفهمها خصاصنا هذا المبحث لتحديد ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الاجنبي على أنه: "السماح للمستثمرين من خارج الدولة لامتلاك أصول ثابته و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة". [1]

أي دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة.

وفي تعريف آخر هو: "مجموعة من الموارد النقدية أو العينية تكون خاضعه للتقويم عن طريق مدخر خاص أجنبي يشارك مباشره في نشاط المؤسسة". [2]

ويعرف أيضا على أنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته نصيب منها يكفل له حق الادارة". [3]

و عليه فالاستثمار يضمن مفهومين هما:[4]

- **المفهوم الأول:** هو تحرير حركه رؤوس الأموال وذلك بهدف تحرير مطلق لحدود العمليات، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات اقتصاديه دائما من أجل تطبيق فعلي في تسيير المؤسسات وهذا لا يتم إلا بواسطة:

– توسيع مؤسسة ما من خلال انشاء فرع آخر لها؛

–المساهمة في مؤسسه جديدة أو قائمه من قبل من خلال قرض، و تكون طبيعة القرض هنا طويله المدى خمس سنوات أو أكثر.

- **المفهوم الثاني:** يقوم على أهداف احصائية لأن عمليه قياس حركه الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن تكون دون توحيد بين التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة

ومن خصائصه أن كل شخص طبيعي وكل مؤسسه عمومية أو خاصة و كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة تربطهم في ما بينهم، أي كل مجموعة من المؤسسات التي تمتلك الشخصية المعنوية

---

[1] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسه شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23

[2] عليواش كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1990 ، ص 2

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 31

[4] Ocde, **définition des références détaillent des investissement internationaux**, paris, 1983, p14

والمرتبطة في ما بينها هي عباره عن مستثمر اجنبي مباشر ذا كان لديه مؤسسه الاستثمار مباشر كذلك فرع او شركه فرعيه تابعه تقوم بعمليات استثماريه في بلد غير البلد الذي يقيم به المستثمر الاجنبي

فالاستثمار الذي ينطوي على علاقه طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم و البلد الذي تنتمي اليه الشركة المستثمرة، فالشركة الأم هي الشركة التي تملك أصول الشركة أو وحدة انتاجية لبلد آخر غير البلد الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصه رأس المال الخاص لشركة تابعة للبلد المستقبل للاستثمار حيث تفوق 10 بالمئة من أسهم الشركة وتسمى الشركة المحلية وحده او فرع.[1]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، حيث لا تقل حصه المستثمر الاجنبي عن 10% من إجمالي راس المال". [2]

و الاستثمارات المباشرة هي أيضا: "تلك التي تتم في شركات أو مشروعات في البلدان المضيفة للاستثمارات بناء على اتفاقيات ثنائيه، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية، وتأخذ مثل هذه الشركات أو المشروعات شكل شركات المساهمة أو غيرها من الأشكال، وتمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع للقوانين ونظام تلك البلدان [3]

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تمليك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حاله شراكة بينهما، أو استثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حاله ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كميه الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلي الدول المضيفة. [4]

و الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في استثمار أمواله في بلد آخر عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق عائد. [5]

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار المقام في تحقيق منفعة طويله الأجل في المنشآت العاملة في خارج دوله المستثمر. [6]

والاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة في مؤسسه مقيمة في اقتصاد آخر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

---

[1] حسان الخضر، **الاستثمار الاجنبي المباشر: تعارف وقضايا**، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، الكويت، 2004، ص 5

[2] عبد السلام ابو قحف، **مقدمه في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الرابعة، مكتبه الاشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 10

[3] منير ابراهيم الهندي، **صناديق الاستثمار في خدمه صغار وكبار المدخرين**، منشأة المعارف، مصر، 1994، ص 43

[4] عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الطبعة الثانية، مطبعة المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 21

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 232

[6] مهند منير بشير السلمان، **أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الاقتصادي في الدول امريكا اللاتينية 2001 2002**، رساله ماجستير غير منشوره، جامعه الموصل، العراق، 2005، ص 4

فالاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقه طويله الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي المباشر التي يترتب على أصول الملموسة وغير الملموسة الى البلد المضيف.[1]

كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الاجنبي المباشر هي: "عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي إما بسبب ملكيته الكامل لمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع وذلك قصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له الحق في إدارة الموارد المالية الخاصة، بالإضافة إلى الموارد الغير المالية، كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات، ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق الأرباح من عوائد تكاليف الاستثمار.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر العديد من الأنواع بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها في ما يلي :

- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركه مملوكه بالكامل في البلد المضيف تقوم بتنفيذ مشروع معين؛
- قيام المستثمر الأجنبي بتملك كامل حصص رأس المال أو أغلبها في شركة قائمه بالفعل في البلد؛
- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مشتركه مع مستثمر محلي في البلد المضيف.

أولا– انشاء فرع جديد:

بمعنى انشاء وحدات جديده للإنتاج حيث كان يعتبر الشكل الأساسي للاستثمار الاجنبي المباشر إلى غاية سنوات السبعينيات، أين كانت معظم استثمارات الشركات العملاقة تابعة للدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا واليابان).[2]

وبموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتلك الشركات من اختيار موقع انشاءه وامتلاك حق الإشراف والتحكم في النشاط وأهدافه، ومن ثم تحمل مسؤولية توفير رأس المال و التقنيات التكنولوجية وتحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي و الأهداف المسطرة وكل ما يتعلق بنشاطه، لكنه مع مطلع التسعينات عرف هذا الشكل تراجعا ملحوظا والسبب في ذلك يعود للمده التي تتراوح بين 3 و 4 سنوات التي يقضيها المستثمر الأجنبي لإنشاء الفرع مقارنه بالأشكال الأخرى التي تسمح بالتوطن السريع منها اقتناء شركه موجودة، الأمر الذي يقضي إلى فقدان التنافسية للتكنولوجيا المستخدمة بسبب المنافسين من تجديد وسائل الانتاج في نفس السوق من جهة، ومن جهة أخرى تمكين المنافسين الذين كانوا خارج السوق من اقتناء موجودات مؤسسات.

---

[1] علي جاسم الصادق. **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاد البلد المضيف** متاح على الموقع .
http// www.hrd suassions .com./ hl 24952 .

[2] فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية: المفاتيح التنافسية و التنمية المتواصلة**، مؤسسه شباب الجامعة، مصر، 1998، ص 25

ثانيا– اقتناء شركه قائمة (موجودة):

عندما يقرر المستثمر الأجنبي شراء شركه موجودة أصلا وقائمة بالفعل في الدولة المضيفة، ويتحقق ذلك على أرض الواقع فهذا يعني أن هذا المستثمر الأجنبي جسد بالفعل استثمارا مباشرا أجنبيا في شكل اقتناء و شراء مؤسسه موجودة

ثالثا– إنشاء شركه ذات الاستثمار المشترك:

إن الاستثمار المشترك عليه أيضا المشروعات المشتركة الشركات ذات الرأسمال المشترك، وكأنه مؤسسة منفصلة تمتلكها شاكتان أصليتان مما يعطي مزيد من الفرص لاقتسام الرقابة عليه بشكل أكبر مما تتيحه الأشكال الأخرى من التحالفات، أي أنه تعاقد طويل الأجل بين طرفين الأول يمثل الطرف الوطني والثاني يمثل الطرف الأجنبي، ومنه يتسنى من خلاله انشاء شركه ذات رأس مال مشترك، شركه جديده مستقله من حيث رأس مال الخاص بها حيث يمثل هذا النوع توحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر لأجل تحقيق الاهداف.

رابعا–الاندماج و التملك:

يعكس هذا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي برز بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية الذي يقوم على أساس الاندماج و التملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الانتاجية منها والخدمية، أين يتجسد ميدانيا هذا الشكل عبر القيام بعمليه ادماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية وكذلك امتلاك حصة من رأس مال الشركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

وأخيرا يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجري ميدانيا من خلال هذه الأشكال الرئيسية المشع في شتى أنحاء العالم وهي البارزة على مستوى العالمي أيضا، لكن عملية تجسيدها من طرف الشركات الأجنبية وخاصه الشركات متعددة الجنسيات المنتسبة للدول الأصلية، وخاصه منها الدول المتقدمة و استقطابها من طرف الدول المضيفة وخاصه من الدول النامية، هي عمليه تتوقف على مدى تفضيلات مختلف تلك الأطراف بشأن ذلك.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر(النظريات المفسرة)

إن نجاح أي شركه يتوقف على مجموعه من المتغيرات والموارد المالية والإدارية والتكنولوجيا إضافة إلى ذلك توافق هذه المتغيرات مع البيئة التي تنشأ فيها الشركات، ومع افتراض وجود هذا التوافق على المستوى المحلي ونجاحه لا يستلزم تحقيقه على المستوى الخارجي أي في الأسواق الدولية، حيث نجد في الواقع العملي أن النجاح الذي تحققه الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأم قد لا تحققه بنفس الفعالية على مستوى سوق الدول المضيفة، وهذا راجع إلى التباين في المتغيرات البيئية في الدول المضيفة لهذه الشركات ولهذا سوف نحاول في هذا المطلب تناول بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع الشركات الأجنبية الاستثمار في الدول الأخرى.

أولا–نظريه عدم كمال السوق:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة الدول وعدم قدره الدول المضيفة على منافسه الشركات الأجنبية في مجالات اقتصاديه مختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجية والمعارف الإدارية... الخ.

إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار، و القيام بالعمليات الانتاجية والتسويقية في الدول المضيفة، كما تفترض هذه النظرية للاستثمار في كل المجالات على ان تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

فزياده المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة ولذلك فإن عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فانه قد لا توجد المزايا التنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدي توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص و الموارد المتميزة او المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزه احتكاريه معينه مثل: تباين المنتجات أو حداثة المنتج الذي تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

و عليه فإن سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من دول الأمم إلى الدول المضيفة إلى هروب هذه الشركات المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة، وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطه هذه الشركات:[1]

–عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيراتها في الدول المضيفة؛

–تمييز المهارات (الإدارية و الإنتاجية و التسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها الدول المضيفة؛

–تحقيق الوفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الاجنبية؛

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الطبعة الثانية، مكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 72

-التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي إلى استخدام أساليب انتاجيه أكثر تطور؛

-تجنب القيود الجمركية التي تفرضها على الدول المضيفة والتي تعرقل عمليه تصدير هذه المنتجات لهذه الدول ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من قيود وغزو الأسواق الدول المضيفة؛

- استغلال شركات متعددة الجنسيات امتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار؛

-استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية الخصائص التنظيمية والإدارية والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الامامي التكامل الرأسي الخلفي).

ثانيا-نظريه الحماية:

نتيجة الانتقادات التي وجهت الافتراضيات لنظرية كمال سوق ظهرت نظريه الحماية التي أقرت أن نجاح الشركات المتعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابه و القوانين التي تؤثر على حريه الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

يقصد بالحماية: "الممارسة الوقائية القصوى التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بابتكار جديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فتره زمنيه ممكنه".[1]

فالطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج باعتماد على قدرتها في حمايه الأنشطة الخاصة مثلا: الابتكارات الحديثة أو مجالات الانتاج أو التسويقية، ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة، وذلك لمنع تسرب المعلومات والحد من التقليد وحمايه الاختراعات الجديدة لأطول فتره ممكنه، وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق المباشرة، لذا يجب احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة والاختراعات) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركاء في الدول المضيفة، وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق اهدافها المرجوة، و يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحمايه براءة الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال مواثيق متفق عليها والتي يقوم على تنفيذها منظمات دوليه تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو المستقلة.[2]

ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعمليه الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الاجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية الدول المضيفة.

.

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي** مؤسسه الوراق النشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 18

[2] عبد السلام ابو قحف، **نظريه التدويل والجدوى استثمارات الاجنبية المباشرة**، مؤسسه شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 62

ثالثا– نظريه دوره حياه المنتج:

تحاول هذه النظرية ايجاد تفسير لقيام الاستثمارات الأجنبية في مختلف الدول، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها ريمون فارنون المنتوج له دوره حياه يمر بها والتي تمر بأربعة مراحل رئيسيه متتابعة وهي:[1]

–مرحله إعداد المنتوج أو تقديمه؛

– مرحله النمو؛

– مرحله النضج؛

– مرحله التدهور

ففي المرحلة الأولى من أجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمه للبحث والتطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة، ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة باعتبار أنه كلما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحله نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحله التسويق على المستوى المحلي.

وبفضل المعلوم المرتد من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير وتحسين في هذا المنتج، حيث تكون هذه التعديلات في مرحله النمو وتدريجيا يصل إلى مرحله النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردوديه الاستثمار الدولي.[2]

ويتم في مرحله النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه، حيث تتميز هذه المرحلة في معرفه دقيقه للتكنولوجيا المنتوج وشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى، حيث ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفه اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

من خلال هذه الممارسة العملية للشركات متعددة الجنسيات تأكد من مبادئ نظريه دوره حياه المنتج الدولي فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعة الالكترونية مثل: الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، بعد ذلك امتد انتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية الأخرى مثل: كوريا الجنوبية وهونج كونج تايوان.

---

[1] طاهر مرسي عطيه، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر،2001، ص 37

[2] أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص402

رابعا– نظريه الموقع:

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دوليه وأخرى محليه (الدوله الأم)، ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضيه اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها و ممارسه انشطتها الانتاجية التسويقية والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعباره أخرى إنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات المتعددة الجنسيات.

فهذه النظرية تهتم بتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية البحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، و تهتم هذه النظرية بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج والتسويق والادارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية.[1]

وعليه فإن العوامل الأساسية لنظريه الموقع التي تؤثر على قرار شركات متعددة الجنسيات فيما يخص الاستثمار المباشر في الدول المضيفة هذا من جهة، ومن جهة ثانيه المفاضلة بين الاستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة وتمثلت في: [2]

- **العوامل التسويقية:** و تشمل درجه المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق و معدلات نمو السوق، و رغبه في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير الى دوله أخرى؛
- **عوامل مرتبطة التكاليف:** تتمثل في تخفيض التكاليف نقل الموارد الأولية وتوفير الايادي العاملة بأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال؛
- **الإجراءات الجبائية:** فرض القيود الجمركية على التصدير و نظام الحصص؛
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدي استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية و القيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب، إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية؛
- **عوامل أخرى:** منها الموقع الجغرافي و مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية، و الاجراءات والقيود في عمليه تحويل الأرباح إلى الدول الأم، و المبيعات والأرباح المتوقعة والتهرب الضريبي.

خامسا–نظرية الموقع المعدلة:

هذه النظرية امتداد وتطوير النظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية روبوك و سيموندس حيث اقتراحا أن الأعمال و الاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل:[3]

- **المجموعة الأولى:** تشمل المتغيرات الشرطية؛

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 403

[2] ابو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوي الاستثمارات الاجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 67

[3] ابو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 88

- **المجموعة الثانية:** فهي عوامل دافعه؛
- **المجموعة الثالثة:** تتمثل في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة.

ويمكن ذكر هذه العوامل في ما يلي:

-عوامل تتعلق بالأسواق في الدول المضيفة الغير كاملة؛

- عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات المتعددة الجنسيات مقارنه بنظيرتها في الدول المضيفة؛
- عوامل تتعلق بأهداف الدول دوله الأم؛
- عوامل تتعلق بالنشاط الانتاجي سواء من جانب التكاليف أو الأرباح؛
- عوامل تتعلق بحمايه اختراعات الشركات متعددة الجنسيات؛

-عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية؛

- عوامل تتعلق بأهداف الشركات المتعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية، وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار و تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، غير أن نواحي الاستثمار متنوعة و متعددة وتستدعي تمويلات قد تفوق المتوفر منها محليا، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل برامج استثماراتها، و من بين هذه المصادر و الأكثر تدفقا خلال العقدين الأخيرين الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتنوع ونذكر منها ما يلي:

أولا–الاستثمار الخاص:

يتمثل الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمه نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.[1]

ثانيا– الاستثمار الثنائي:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية لحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية بعد نيلها الاستقلال، و يعني الاستثمار الثنائي مشاركه الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي.

وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليها المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع.

ثالثا– الاستثمار الاجنبي المباشر في شركه متعددة الجنسيات:

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة.

كما تعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها: "شركة ذات رؤوس أموال ضخمة تملك أعمالا و وسائل الانتاج في أكثر من دوله ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ الوطن الأم مركز رئيسي لها". [2]

فالشركات متعددة الجنسيات هي تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة وغير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي المملوك كليا أو جزئيا فهو مؤسسه ذات مسؤولية محدودة وغير محدودة التي مقرها الدولة المضيفة التي تمتلك حق المشاركة في الإدارة .[3]

---

[1] عبد السلام ابو قحف، **اداره الاعمال الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 364

[2] موسى سعد مطر ، شقير ينوري، موسى ياسر المومني ،**التمويل الدولي**، دار الصفاء، 2008، ص 179.

[3] حسن عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنميه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 38 ديسمبر2005 ص 78

وتتميز ب: [1]

- كبر حجمها وانتشارها في العالم بأسره؛
- تنوع المنتجات؛
- الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛
- التفوق التكنولوجي؛
- هيمنتها على الاقتصاد؛
- قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي لا تقل مبيعات عن 100 مليون دولار تعتبر من الشركات المتعددة الجنسيات؛

-قرارات التخطيط و الاستثمار و الإنتاج والتسويق والتسعير سيتم اتخاذها من طرف الشركة الأم؛

-القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الاعلام المتاحة؛

- رغبه دائمة في التحكم والسيطرة على التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزياده نفوذها في العالم.

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دوله ما تمثل دوافع تلك الشركات لتحقيق المزيد من الأرباح والتوسع وتوزيع الأخطار التجارية، ومن النماذج الشائعة في حقل الأعمال الدولية على هذا النوع من الشركات نجد: شركات النفط الشركات الصناعية وشركه المقاولات ومواد البناء و الشركات إعادة التأمين.

كما تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من 80 % من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبحت تسيطر كليا على بعض الصناعات التي تحتاج إلى التكنولوجيا العالية، مثل الحسابات الالكترونية و بعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى استثمار هذه الشركات في الدول النامية في مجال انتاج المواد الأولية والزراعة و قطاع الخدمات و المصارف، التأمين و السياحة، وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

رابعا-الاستثمار المشترك:

يعرف الاستثمار المشترك بأنه: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفه دائمه، المشاركة هنا لا تقتصر على حصه رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة أو الخبرة و براءات الاختراع و العلاقات التجارية".[2]

فالاستثمار المشترك ينطوي على عمليه إنتاجيه أو تسويقيه في دولة أجنبيه، ويكون أحد أطرافها شركة دولية تمارس حقها في إدارة المشروع أو العملية الانتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه. [3]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريه التدويل وجدوي الاستثمارات الأجنبية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 366

[2] موسى سعد مطر، شقير ينوري، موسى ياسر المومني، مرجع سبق ذكره، ص 18

[3] مؤسسه التمويل الدولية، **الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العلمية**، صندوق النقد الدولي رقم 5 واشنطن، سبتمبر 1997 ص 09

يتميز الاستثمار المشترك بالخصائص التالية : [1]

– الاتفاق بين مستثمرين وطني وأجنبي يكون طويل الأجل من أجل ممارسه عمليه إنتاجية، وهذا داخل البلد المضيف؛

– المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام والخاص؛

– إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركه وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركه استثمار أجنبي؛

– لا يشترط في المشاركة تقديم حصه من رأس المال من طرف المستثمرين الوطني والأجنبي أي قد تكون المشاركة في تقديم الخبر والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا؛

– قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقيه أو أسواق جديدة.

خامسا–الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي:

يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام المستثمر الأجنبي أو الشركات المتعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الانتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفه خاصه تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة نجدها تردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية، ويرجع هذا للتخفيف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من أثار على المستوى المحلي والعالمي، وعلى الرغم من هذه التخوفات فإن كثيرا من الاحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل دول الشرق أسيا وامريكا اللاتينية والدول الافريقية تمنح الشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملك كاملا و هذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

فالشركات متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات، بذلك تكون مجموعه ضخمه تجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركه، كما أن الحجم يحتل أهميه كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامه في هذا التحديد، طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حتى إذا كانت تمتلك فروعا أجنبيه للبيع. [2]

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعده خصائص اقتصادية منها:

– كبر حجم هذه الشركات؛

---

[1] مصطفى باكر، **تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر**، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24- 28 يناير 2004ص 18-19

[2] محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في دور الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2005 ص48

- تنوع المنتجات؛
- تنوع في النشاط؛
- التشتت الجغرافي؛
- تركيز الإدارة العليا؛
- التفوق التكنولوجي.

المطلب الثاني: أثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل البلدان النامية المتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدفه تحقيق مزايا عديدة، غير أن هذه المزايا قد تصاحبها عيوب وأثاره غير مرغوبة، كما أن لكل استثمار مخاطره وتزداد المخاطر عندما ينتقل المستثمر من بلده الأصلي إلى بلد أجنبي بفعل الظروف المتغيرة و الجديدة و المحتملة الوقوع في المستقبل.

أولا– أثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

سنقوم بعرض كل من إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1–ايجابياته بالنسبة للدول المضيفة:

تتمثل أهم إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:[1]

- تغطيه النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي؛
- يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة، كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءتهم الإنتاجية من جهة ثانية، أي سيساعد في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني؛
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيره لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعة القاعدية و القطاعات الإنتاجية المختلفة؛
- اكتساب قدره أكبر على الانتاج مع تخفيض التكاليف في بعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض المستلزمات الانتاج؛
- مساهمه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروع و توصيل شبكات مياه الصرف الصحي و الكهرباء؛
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات؛
- جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله الى حلول الاستفادة من الطرف المعتمد والتقنيات السير الفعال.

[1] حميد الجميل، **دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، دون سنة نشر، ص 385

– خلق مناصب شغل جديده مما يؤدي إلى التقليص من حده البطالة، كما تعمل على تنميه واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

2– ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

– يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغه مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة التي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له؛

– يساهم أيضا في تحسين ميزان مدفوعات الدول؛

– استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصه منها الدول النامية، ومن ثم ضمان التموين وتغطيه حاجته في هذا السياق خدمه لاقتصاداتها؛

– استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات التكلفة المرتفعة في الأجور والرواتب في الدول القائمة؛

– استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصه سعة الأسواق التابعة للدول أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات المتعددة الجنسيات.

3–سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

وتتمثل فيما يلي: [1]

– عندما يصل الاستثمار الاجنبي المباشر تقريبا الى مرحله التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية في الخارج. بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الأجنبية؛

– يتركز معظم نشاط الشركات الاستثمارية في مجال التفجير و تداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في مجالات أخرى، ويعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامه المشاريع التنموية الحقيقية؛

– تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقله الصناعات المحلية، وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب؛

– المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات؛

– التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة من حيث المساس بالسيادة الوطنية، و الخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الانقاص من الاستغلال الاقتصادي والسياسي.

– خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى الغير الاقتصادية، وبينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتي السياسية أحيانا.

[1] صقر عمر، **العولة و القضايا الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 23

4-سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

و تتمثل فيما يلي:[1]

- القيود المحكمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعنى في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير عند تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي؛

- في المدى المتوسط بسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان المدفوعات؛

- الأخطار الغير التجارية و المتعلقة بعمليات المصادرة أو التأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له؛

مما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي لديه مجموعه من السلبيات الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة اتخاذ التدابير الأكثر فعالية من أجل الاستفادة من مزاياه والتخفيف قدر الامكان من عيوبه؛

من كل ما سبق نستخلص أهميه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل هذه الدول وذلك من خلال عوامل متعددة من شأنها تنشيط سوق الأوراق المالية، و يترتب على نجاح مثل هذه الأسواق اجتناب المزيد من هذه الاستثمارات التي تتوقف على استقرار المتغيرات الاقتصادية و خاصه استقرار أسعار الصرف ومدى تنظيم السوق والتنويع في الأدوات المستعملة فيه.

ثانيا- مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

من معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر نذكر:

1- القطاع المالي والسكني:

إن إصلاح النظام المالي وتحديد وسائل التسيير و التدخل في السوق المالية أصبح ضروري ليواكب الاصلاحات الاقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى انعدام الوسائل الكفيلة بتغطية التغيرات في معدلات الصرف و الفائدة، وهذا يؤدي إلى عدم وجود الثقة الكاملة في النظام المالي من طرف المستثمر الأجنبي.

2- العراقيل المرتبطة بالوضعية الأجنبية

بعد الأحداث التي عرفها العالم في الدول المتطورة والنامية فإن وجود عدم الاستقرار الأمني الذي كان حكرا على الجزائر في بداية التسعينات، اصبح مؤشر عالمي وذلك بدعم من اثاراته كمشكل معيق للاستثمار الأجنبي كما يجب لفت الانتباه إلى أهميه الاستقرار الامني في جذب المستثمرين الأجانب حيث أنه يؤدي إلى استقرار كافة مؤسسات الدولة، وبالتالي حمايه مصالح المستثمرين الأجانب.[2]

[1] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي**، مؤسسه شباب الجامعة، مصر، 2004، ص 23

[2] دلال فاطمة، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات**، أطروحة دكتوراه ،البليدة،2007-2008، ص 47

3-السوق السوداء أو السوق الموازية:

إن السوق السوداء من أهم مخاوف المستثمرين حيث يؤدي هذا السوق دور مهم في الاقتصاد الوطني فالأسعار المعروضة في هذه الأسواق تكون أقل، وبالتالي إمكانيه تحطيم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب.

4- مشكل العقار:

عدم توزيع الاختصاصات يؤدي الى تدخل في صلاحيات ومصادر القرار وبالنتيجة تعدد الإجراءات القانونية وغياب المصداقية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على العقار لإنجاز المشروع في غياب تهيئة الأراضي، جهود الاسواق في بعض المناطق وسوء التسيير في هذا المجال وسوء التعرض لأهم المشاكل فيما يخص هذا المجال في بعض المناطق.[1]

أ- بالنسبة للمناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية وسيله فعاله الانتشار المساحات في انجاز المشاريع الكبرى والتي تعرف بعض مشاكل أهمها: [2]

-فراغ قانوني يخص الامتيازات الخاصة بالمناطق الصناعية؛

-عدم الوضوح في وضع العقار و عدم مشروعيه بعض القرارات التي تخص من عقارات مما يؤدي بالمتعاملين الى رفض وقع بصمتهم؛

-جهود الامكانيات العقارية و المنشآت القاعدية.

ب- مناطق النشاط:

هي مساحة المؤسسة عن طريق الولاية أو البلدية، ولكن هذا الانشاء قدم مثلا في ولاية البليدة في غياب وسائل التخطيط العمراني، وكانت النتيجة المساحات غير مهيأة وعدم وجود طرق تسهل الاتصال، و تحويل المساحات إلى فائدة السكن و التجارة، و يعود مشكل العقار الى عدم الحصول على رخصه البناء بدون عقد ملكيه[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 73-74

[2] عبد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص مالية جامعة الجزائر3، 2006- 2007، ص82

[3] دلال فاطمه، مرجع سبق ذكره، ص 75

المطلب الثالث:تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر (مزايا وعيوب)

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض كل من مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي:

أولا– مزايا الاستثمار الأجنبي:

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي فيما يلي: [1]

– إن تقليل الواردات وزياده الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زياده تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان الجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عمليه التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية، و المتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطه الشركات المتعددة الجنسيات؛

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى زياده فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛

– اشباع حاجات السوق بالمنتجات وزياده فتح الأسواق المحلية والاجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛

– الرفع في كفاءه الشركات المحلية، وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين الشركات متعددة الجنسيات و الشركات المحلية، فقد تكون علاقه خلفية حيث تتمثل وظيفه الانتاج والتموين في زيادة الطاقة الانتاجية أو علاقه أماميه والتي تتمثل في وظيفه التسويق؛

– ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر المنافسة بين الشركات المحلية إذ أصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآتها؛

– تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من أجل القيام بأعمالها؛

– رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من الرأسمال النقدي والعيني من الأثر الايجابي على الاقتصاد والتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام في برامج تنموية متوسطة وطويله الأجل.

كما يمكن إضافة المزايا التالية للاستثمار الأجنبي: [2]

– الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبيه الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول والتي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخول، وبذلك يحقق حد ادنى مطلوب من الاستثمار من اجل التخلص من حاله التخلف.

[1] أمير حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر: البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 20

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، مطبعه المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 369.

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة مشروعات انتاجيه والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، وذلك بسبب ندره النقد الأجنبي في الدول النامية؛

– الاسهام في زياده فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتوقف على طبيعة الاستثمار، حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه من هذه الشركات الأجنبية، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص عمل؛

– زياده استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكمله ومغذيه لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وانتاجها، أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الأمر الذي يؤدي إلى زياده النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– زياده الإنتاج والدخل وزياده الاستهلاك و ارتفاع مستويات المعيشة، والاسهام في رفاهيه السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب؛

– إتاحة فرصه تحقيق ايرادات المالية لدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الامر الذي يمكن أن يساعد على معالجه العجز في الموازنة العامة للدولة؛

– المساعدة على التخفيف من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق اسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زياده الإنتاج وبذلك تنخفض الاسعار؛

– تحقيق العديد من الوفرات الخارجية و المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة وتوفير الخبرة، ومن خلال ذلك ايجاد نسبه استثماريه يمكن أن تدفع الأفراد والجهات المختلفة نحو الانخراط فيها.

ثانيا– عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن حصر عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: [1]

– قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر و معدات تشغيل المعلومات، و في بلجيكا يسيطر على 78 % من قطاع الهندسة الكهربائية؛

– إن استخدام المكثف للتكنولوجيا في عمليه الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زياده البطالة في البلد المضيف؛

[1] يمكن الاطلاع على: طاهر عطيه، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 250 -251

-مشتاق باركر، **الاستثمار المباشر وتجربه الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 9 ، المملكة العربية السعودية، 1990 ص138

– إن اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف، قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية الرديئة؛

– المستثمر الأجنبي قد يهدد الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، وهذا خاصه إذا كان المستثمر في القطاعات الاستراتيجية؛

– استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتويه من أجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية؛

– يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، وكذا خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحله النضج؛

– إن منح اعفاءات ضريبه للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية مما يتطلب موازنه الفوائد قصيره الأجل بالفوائد طويله الأجل، فالفوائد طويلة الأجل قد تأتي نتيجة قيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينه في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المؤسسات المحليه، و التي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية إلا أن مساله بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادره الشركة الأجنبية محل الجدل كما أن قدره الشركات الأجنبية على دفع الأجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

كما يمكن إضافة العيوب التالية:

– الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهميه في الاقتصاد التي يمكن أن تحقق الاثار الإيجابية التي تم التطرق اليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد بسبب الاتجاه إلى المجالات التي تحقق أكبر ربح وبأسرع وقت، وبالتالي فهي لا تخدم المجتمع و السكان المحليين بصوره ملموسه؛

– استنزاف الموارد المحلية وخاصة المنتوجات المحلية الأولية و المعادن و ثروات الطبيعية، و تحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها وعدم العمل على اعاده استثمار هذه الأرباح في الدول النامية، ويمكن أن تؤدى إلى تطوير اقتصاداتها

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصه في توجهه نحو مراحل الإنتاج الاولى في الدول النامية، حيث تنخفض القيمة المضافة المتحققة من هذه المراحل التي تقوم بإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يرافقه تصدير المنتوج الأولى إلى الخارج ثم تحويله إلى منتجات أخرى والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة، والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولى التي تحصل عليها هي التي تحرم منها الدول النامية والتي يمكن أن تستخدمها في تطوير اقتصاداتها؛

– تعد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبه للدول النامية ودرجة تطويرها لا تتناسب مع الموارد ولا تلبي الاحتياجات، حيث أنها تعتمد في الغالب على فن الانتاجي المكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافيه لتشغيل الفائض العمل في هذه الدول، و لا يتيح القدر المناسب من امكانيات تدريب وتطوير نوعيه العامة العاملين.

المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المستدام

لقد ارتبط مفهوم التنمية خلال سنوات الستينات بالجانب الاقتصادي البحت، وفي سنوات السبعينات والثمانينات تم دمج الجانب الاجتماعي، أما الجانب البشري للتنمية فلم يأخذ بعين الاعتبار إلا خلال عشرية التسعينات، أين بدأ الحديث على التنمية البشرية ليظهر فيما بعد المفهوم الجديد" **التنمية المستدامة** "والتي تقوم على تحقيق تنمية تدمج بين كل ما هو اقتصادي تكنولوجي اجتماعي وبشري بهدف تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال الناشئة وحاجياتهم.

المطلب الأول: التنمية المستدامة: التعريف والأبعاد

سوف نتناول في هذا المطلب تطور مفهوم التنمية المستديمة ثمن خلال عرض أهدافها و خصائصها.

أولا– تعريف التنمية المستدامة:

تعددت تعاريف التنمية المستديمة و تشعبت و اختلفت معانيها وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم هذه التعاريف:

حيث تعرف التنمية المستدامة على أنها: "عملية التغيير من خلال استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات التقنية والتنظيمية من أجل تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر والمستقبل". [1]

يحاول هذا التعريف أن يجد بسرعة حلولا للمشاكل التي لم تحل في الماضي، فهذا التعريف يعكس عملية المفاوضات الصعبة التي حدثت على مستوى منظمة الأمم المتحدة منذ المؤتمر الدولي حول البيئة المنعقد بستوكهولم عام **1972**.

لكن التعريف الأكثر استعمالا هو:"قدرة الأجيال الحاضرة على تلبية حاجياتها دون إلحاق الضرر بحاجيات الأجيال القادمة". [2]

كما تعرف بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية و التجارية والزراعية و الطاقوية والصناعية والضريبية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا و اجتماعيا وإيكولوجيا".[3].

كما أخذت التنمية المستديمة اهتماما كبيرا من طرف خبراء وباحثين اقتصاديين ومنهم من عرف التنمية المستدامة على أنها: "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص على الموارد المتاحة الطبيعية وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة". [4]

و منه التنمية المستديمة هي العملية التي بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية من خلال توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري.

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن التنمية المستديمة تقوم على ثلاث أهداف وهي:

---

[1] – **Commission mondial sur l'environnement et le développement,** Rapport Brundtland, 1988, p 10.
[2] –Beat Burgenmeier**," Economie du développement durable**", Editions de bouche, Paris, 2002, p 16.
[3]– **Programme de la nation unie pour le développement (PNUD)**, Rapport mondial sur le développement humain 1992, Edition economica, Paris, 1992, p 19
[4]عبد الله الخالق عبد، **التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية**. المستقبل العربي. العدد167. السنة 15. يناير 1993.ص97

- **العدالة:** أي القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق عدالة بين الجميع في الاستفادة من خدمات التعليم والتكوين. الصحة. النقل. الأمن. السكن.. الخ؛
- **قابلية الحياة:** بمعنى توفر الشروط التي تسمح للأفراد بالعيش أي تلك الشروط التي تسمح بعدم الموت؛
- **الاستمرارية:** بمعنى تلبية حاجيات كل الأفراد مع الحفاظ على إمكانية الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها وخاصة الاحتفاظ بما أمكن من الموارد وتحسينها وإعادة توجيه التكنولوجيا وتسيير المخاطر.

فالتنمية المستديمة هي نوع من التنمية تقوم على تحسين المجتمعات البشرية مع احترام سعة عبئ النظم الإيكولوجية.

ثانيا–أبعاد التنمية المستدامة :

لقد شهدت الدول النامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى بها إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما نتج عنه استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ولذلك فقد ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية التي تراعي الأبعاد البيئية والبشرية. [1]

وقد حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في" جوهانسبرغ "سنة **2002** الأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة في ثلاثة محاور، هي كما يلي :

1– البعد الاقتصادي:

ويقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، غير أنه وفي ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من البلدان، فالبعد الاقتصادي يصعب تحقيقه، ما لم تتوفر فيه مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها في الآتي: [2]

–توفر عناصر الإنتاج الرئيسية وفي مقدمتها رأس المال والتنظيم والمعرفة؛

–رفع مستوى كفاءة وفعالية الأفراد والمؤسسات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية؛

–زيادة معدلات النمو في الإنتاج لزيادة معدل الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات.

2–البعد البيئي:

حيث يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على حقيقة أن استنزاف الموارد الطبيعية والتي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي، ستكون له آثار سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام؛ لهذا فإن أهم أبعاد التنمية المستدامة

[1] عبد العزيز بن صقر الغامدي، **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، الملتقى العربي الثالث للتربية و التعليم، بيروت، يومي 24-26 افريل2006 ص11

[2] عبد السلام أديب، (2006)، **أبعاد التنمية المستدامة**، ص 7-8، على الموقع الالكتروني: http//www.annahjaddimocrati.org :

تتمثل في محاولة إيجاد الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي[1] ، وقد كانت الدراسات التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية تهدف إلى إيجاد ارتباط واضح بين البيئة والتنمية ولإعطاء مفهوم واضح للتنمية المستدامة، وقد أقرت ذلك أغلبية بلدان العالم من خلال جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في مؤتمر"ريو دي جانيرو" عن البيئة والتنمية في مارس **1992** [2] ويركز البعد البيئي على حماية النظم البيئية والتعامل الأمثل مع الموارد الطبيعية، ولتحقيق ذلك لا بد من الاهتمام بالعناصر التالية:

- المحافظة على التنوع البيولوجي؛
- الحد من ظاهرة التلوث بمختلف أشكاله؛
- المحافظة على الثروات والموارد الطبيعية كالمحرقات.

3-البعد البشري والاجتماعي:

حيث أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الأساسي للتنمية، وهو وسيلة وهدف في آن واحد، وهذا يختلف عن الفكر الكلاسيكي لتكوين رأس المال البشري، فنمو الناتج الإجمالي شرط ضروري للتنمية لكنه غير كافي، خاصة عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة.[3]

وتجدر الإشارة إلى صعوبة تحقيق التوازن بين البعد البيئي والبعد البشري للتنمية المستدامة، وهنا تظهر ضرورة وجود مؤشرات محددة تسمح للدول النامية بتحديد درجة نفاذ الموارد الطبيعية، وبالتالي إيجاد توازن بين استغلال الموارد المتاحة كالنفط، وبين حجم السكان ومتطلبات التنمية دون التأثير سلبا على مستوى معيشة الأجيال القادمة.

ويمكن توضيح الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

---

[1] جميل طاهر وصالح العصفور، **مستقبل التخطيط في الأقطار العربية**، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس، المعهد العربي للتخطيط، أيام: 20- 22افريل 1993.ص489-504

[2] سعيد النجار، **آفاق التنمية العربية في التسعينات**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مطابع الشروق، مصر، 1994، ص 244

[3] جميل الطاهر، **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص04.

المطلب الثاني :حوافز جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (حوافز مالية وتمويلية–وحوافز أخري)

سعيا من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية، تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين.

ففي بعض الحالات نجد إحدى الدول المضيفة تقدم أنواع كثيرة من التسهيلات والامتيازات والضمانات وبالرغم من هذا نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي فيها محدودا للغاية[1] ، و تتمثل أهم الحوافز فيما يلي:

أولا– الحوافز المالية:

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمان ضريبة الاستثمار إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير؛ والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بكل مراحل الصادرات علاوة على تخفيضات الرسوم(أو الإعفاء النهائي)المتعلقة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء... الخ.[2]

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة و ائتمان ضريبة الاستثمار إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد

ثانيا– الحوافز التمويلية:

تتمثل الأنواع الأساسية للحوافز التمويلية في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال والإنتاج، و تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم.

وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، وتأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر؛ تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة.

ثالثا– حوافز أخرى:

بالإضافة إلى الحوافز المالية والتمويلية هناك عدة حوافز أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها نذكر منها: [3]

1–حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي:

يعتبر حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن كبر حجم السوق الحالي متوقع والذي يعبر عنه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل ويجعل الشركات الأجنبية تسعى إلى استغلال فرصة سعة هذا السوق باحتلال مكانة استراتيجية فيها من أجل تغطية الطلب المحلي أو التصدير إلى الأسواق المجاورة كما هو الشأن فيما يخص

---

[1] أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**.مؤسسة شباب الجامعة، مصر.2003.ص59

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص260-261.

[3] . عياش قويدر وابراهيم عبد الله ،**"حوافز الاستثمار الخاص المباشر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، شلف، ماي 2005 ص 116

صناعة السيارات، وكذلك الشأن بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فهي شديدة الحساسية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فكلما كان النمو الاقتصادي يشهد تطورا وتساهم قاعدة الإنتاج المحلي في ارتفاعه كلما كان ذلك مشجعا لأن الاستثمارات الأجنبية تميل إلى أن تتبع النمو لا أن تقوده. [1]

2- سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العوامل التي تؤثر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن تحقيق الاستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم أو عجز الميزانية أو عرض النقود. وكذلك الاستقرار الخارجي مقاسا بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، و يساعد في توضيح الرؤية للمستثمرين الأجانب ويسهل عليهم الاستثمار على أحسن وجه.

3- الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار:

يعتبر كذلك وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل التي تشجع على قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا الإطار التشريعي لا يمكن يتحقق إلا من خلال:

– وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار؛

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم والمصادرة و فرض الحراسة ونزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

–وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

4- بنية أساسية مناسبة:

إن وجود بنية أساسية مناسبة عامل مؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن توفر خطوط النقل الحديثة وكثافتها بالإضافة إلى وجود شبكة اتصالات متطورة، كل هذا يسهل للمستثمرين الأجانب عملية التواصل داخل الدول وكذلك العالم الخارجي.

5- مدي اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي:

لابد من الاهتمام بالعنصر البشري وإشراكه بأكبر قدر ممكن والاستثمار فيه، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى العنصر البشري لأن ارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب والتكوين المهني يزيد من مهارة العمالة.

[1]. جويل بير غسمان و زياو فانغ شين، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات والمشكلات**"، مجلة التمويل والتنمية. بدون عدد ديسمبر 1995. ص 6

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية و الإدارية و التنظيمية؛ لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دول معينة إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

المطلب الثالث: تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أبعاد التنمية المستدامة

لقد أصبح للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من أهمية خاصة في الدول النامية التي ترى فيه أحسن ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية، وعلي رغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهمية وفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول إلا أن العديد من الشواهد الواقعية تشيد بالدور الهام الذي تؤديه في مواجهة تحديات التنمية المستديمة وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المطلب.

أولا– الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو (التنمية الاقتصادية):

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد أثارا إيجابية اذا تم توظيف هذه الاستثمارات في الصناعات ذات روابط بالصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، وأيضا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة وزيادة الإنتاجية وبالإضافة إلى ذلك يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى إيجاد أثار إيجابية في سوق العمل لامتصاص جزء من البطالة في هذه الدول.[1]

مما لاشك فيه هو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شديدة الحساسية بمعدلات النمو نظرا لما لذلك من انعكاسات على أدائها وعلى أرباحها، إذ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدولية تشجع النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها المباشرة في تقليص حدة الفقر وتقوية إمكانيات التنمية على المدى البعيد بالنسبة للدول النامية [2]

لقد كان لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية أثر كبير على النمو الاقتصادي لهذه الدول خاصة مع بداية عقد التسعينات، حيث أن 80 % من هذه الاستثمارات المباشرة قد استفادت منها دول شرق آسيا وجنوبها وكذا دول أمريكا الجنوبية، لذلك كانت معدلات النمو الاقتصادي هي الأسرع من نوعها خاصة في الدول الواقعة شرق آسيا وجنوبها، إذ بلغ معدل النمو فيها 6,7 % و 5,5 % على التوالي، ثم استمر هذا النمو في عام 2003 ليصل إلى 8,1 % و 7,5 % لكل منهما على التوالي. [3]

أما النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد شهد تسارعا ملحوظا خلال عقد التسعينات وقد حقق متوسط معدل نمو تجاوز ما حققته بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وبعدها شهدت معدل نمو متوسط في العام 2003 بأكثر من ضعف المعدل لعام 2002، وقد عزي ذلك إلى النمو الذي تحقق في كل من الجزائر و إيران

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، .**التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق** ،.دار الجامعة / مصر، 2007. ص350

[2] O.C.D.E," **Développement durable: quelles politiques** ?", paris, 1997, p 79.

[3] Jean Claude Bolay et Magali Schmid, "**Coopération et développement durable vers un partenariat scientifique nord sud**", Editions terri tonales, Paris, 2003, p 18.

والسعودية، وكان متوسط معدل النمو قد انخفض قليلا في الفترة (**2000**-2002)مقارنة لما كان عليه في الفترة التي قبلها (3%). ليتضاعف في عام **2003** ويصل إلى حوالي 6 %، إلا أن هذا التحسن في معدلات النمو لا يضاهي ما تحقق في أقاليم البلدان النامية الأخرى مثل شرق آسيا وجنوبها وحتى أوربا ووسط آسيا [1]

وعلى مستوى الأقاليم الاقتصادية للدول النامية الستة فقد سجل التقرير السنوي للبنك الدولي لعام2005 أعلى نسبة نمو قدرت ب 8,5 % في إقليم دول شرق آسيا والمحيط الهادي لعام 2004، ثم يأتي بعدها إقليم دول أوربا وآسيا الوسطى بمعدل نمو بلغ 7.2 % لعام 2004، بينما حققت دول إقليم جنوب آسيا متوسط معدل نمو بلغ 5.6 **%** سنويا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2004؛ ويتوقع أن يصل إلى 6,2 % في عام 2005 أما دول إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد شهدت في عام 2004 أقوى معدلات نمو في اقتصاداتها منذ 24 سنة، حيث وصل معدل النمو إلى 6 %بعدما كان يقارب 2 % عام 2003، بينما حققت دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متوسط معدل نمو قدره 4,7 % للفترة الممتدة من 2002-2004 ؛في حين بلغ معدل النمو في دول إقليم إفريقيا، أين استطاعت جميع هذه البلدان تقريبا تحقيق معدلات نمو إيجابية.

ثانيا-الاستثمار الأجنبي المباشر ومعالجة البطالة وخلق مناصب عمل (التنمية الاجتماعية):

مما لا شك فيه هو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا كبيرا وفعال في التقليص من حدة البطالة والقضاء على جانب النقص في التشغيل وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة، لذلك فإننا نلاحظ أن هناك تفاوت في مستويات التشغيل ومعدلات نمو فرص العمل بين الدول وفقا للظروف الاقتصادية وكذا كمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، و يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاجتماعية عن طريق:[2]

- خلق فرص جديدة للعمالة المحلية من ثم الارتفاع بمستوى التوظف وبالتالي تساهم في الحد لمشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول النامية؛

- يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي وذلك نتيجة لما تقوم به هذه الشركات من رسم بعض الطرق الخاصة بها من شبكة الماء والكهرباء والاتصالات؛

- يحد من استنزاف العقول البشرية في الدول النامية إذن تجد العمالة الماهرة والخبرات والكفاءات الفرصة للعمل في مثل هذه الشركات البلاد؛

- ومن هنا يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة ورفع الأجور وإنتاج المزيد من المنتجات المتطورة التي تؤثر في الواقع الاجتماعي للبلد المضيف.

---

[1] نوفل قاسم على الشهوان ، **الاستثمار الأجنبي وسبيل تواصل الوظائف عالميا"**. الملتقى العلمي الدولي الثاني مصادر النمو الاقتصادي في مجموعة. MENA ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.،14-15نوفمبر2005.ص13

[2] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، .دار الجامعة، مصر، 2007، .ص350

ثالثا–الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية البيئية:

هناك تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة لأنه من المعلوم أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع سواء تحققت في مجال النمو الاقتصادي ككل أو في زيادة القدرة الإنتاجية للبلد المضيف، ولكن إلى جانب هذه المنافع تكاليف و هذه التكاليف تتمثل بالأخطار البيئية كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى خفض منافع التنمية الاقتصادية، فالتحرر الاقتصادي سيسرع من عملية التحلل البيئي وبناء ا على ذلك يتطلب القيام بمزيد من الجهود لتقييم الروابط بين البيئة و الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من أنه من الصعب عزل تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنشطة الأخرى، وبالتالي يمكن إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تؤدي إلى تقليل آثاره الضارة على البيئة وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في دراسة له، إذ أوضح بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق زيادة في الإنتاجية وملوثات بيئية أقل وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا الأحدث والأنظف. [1]

يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على البيئة من خلال نقل المهارات الفنية والتكنولوجيات العالية الأنظف والتقنيات الموجودة لدى دول الشمال إلى الدول النامية، ومنع حدوث النفايات والحد منها قدر المستطاع وبلوغ حد الأقصى في مجال إعادة استعمال والتدوير واستخدام مواد بديلة بالإضافة إلى إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار بالغة الضرر بالصحة البشرية.

فالدول النامية التي وضعت برامج بسيطة شفافة وفعالة لحماية البيئة لم تعرف تراجعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل وتمكنت من استقطاب شركات أجنبية ممن يبحثن عن إطار مستقر وهادئ للاستغلال في الخارج فعلى سبيل المثال ازداد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مدينة مكسيكو وضواحيها وتحسنت نوعية الهواء رغم تعزيز وتقوية مراقبة مدى صهر المؤسسات الأجنبية على احترام التشريعات البيئية المعمول بها خلال السنوات الأخيرة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعة، مصر، 2007.ص350

خلاصة:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني، كما فهو متغير اقتصادي يسعى إلى الاستغلال الأمثل لرأس المال الذي تمتلكه جهة معينة تسعى من هذا الاستغلال إلى تحقيق منفعة ذات عائد مادي وربح كبير بالاعتماد على أساليب وطرق اقتصادية حديثة غير مسبوقة.

فالاستثمار الأجنبي يرفع مستويات الإنتاج، وبالتالي التأثير إيجابيا بالدخل القومي وزيادة نسبة المتوسط لنصيب كل فرد، و تحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم وتقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية وفتح الآفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة، ورفع نسبة التكوين الرأسمالي الخاص بالدولة وإمداد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والفنيّن والإداريّن من شتى التخصصات مع إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تتماشى مع رغباتهم.

الفصل الثاني

الإطار العام لمناخ الاستثمار في الجزائر

تمهيد:

يعد المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب و المحفز للاستثمار بهذه الدولة.

يؤدي الاستثمار دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محددا في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي، ولهذا فإن حجمه وتوزعه يبين اتجاه النمو أو تقلصه وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل، و تختلف محددات الاستثمار بين الأفراد و المجتمع (الدولة)، ففي حين تتمحور دوافع الأفراد حول الربح فإن دوافع المجتمع تتوزع بين دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية.

و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- ماهية مناخ الاستثمار؛
- واقع مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار

المناخ الاستثماري هو عبارة عن مجموعة الظروف و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بالإضافة للأوضاع القانونية التي تحيط بأي مشروع استثماري ، وقد حرصت الجزائر على توفير الإطار التشريعي المناسب لترقية الاستثمار من خلال سن العديد من القوانين، و تقديم العديد من الامتيازات و الحوافز و الضمانات للمستثمرين دون تمييز بغرض تشجيع و دعم الاستثمار الوطني و الأجنبي لتعويض النقص في الادخار المحلي.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

من خلال عرض مناخ الاستثمار سنقوم بتحديد تعريف مناخ الاستثمار و كذا خصائصه.

أولا– تعريف مناخ الاستثمار :

يعرف مناخ الاستثمار على أنه: "مجموعة العوامل الخاصة بموقع ومحددات التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على المناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفير الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك أثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر".[1]

ويعرف أيضا على أنه: "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات بل تكون مجمل التشريعات مشجعة للاستثمار، وهو يشمل جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تنشط الشركة فيها فتأثر عليها سلبا أو إيجابيا".[2]

و يعرف أيضا على أنه: "مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقه منتجة وتحقق فرص العمل". [(3)]

هو مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، و ضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقاومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار. سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.

---

[1] غريب ولرياح: **"العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قصدي مرباح، ورقلة 2012، ص: 106.

[2] سمير سعفان: **"مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا"**، دار النشر القرن 21، سوريا ، 2000، ص : 108.

[3] –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربيه 2004**، العدد 1، الفصل الثاني، 2005 ، ص15

فمناخ الاستثمار على أنه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع الذي تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية و التجارية إضافة الى أنظمة القانونية و القضائية و قوانين الضرائب و العمل و الإطار التنظيمي العام. أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار على أنه السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه ويدخل في ذلك منح إعفاءات ضريبية وامتيازات وضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.

ثانيا– خصائص مناخ الاستثمار:

يتصف مناخ الاستثمار بمجموعة من الخصائص والمميزات نذكر منها:[1]

1–وحدة مناخ الاستثمار:

يظهر من خلال تأثيره على المؤسسات التي تعمل فيه، حيث أن لكل مؤسسة مناخ الاستثمار خاص لكن مناخ الاستثمار واحد ويخص كل المؤسسات التي تعمل في قطاع أو صناعة معينة.

2–الترابط بين متغيراته:

إن المتغيرات المكونة لمناخ الاستثمار ليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض ولكن يوجد ترابط وتفاعل فيما بينها فمثلا: الممارسات الحمائية من جهة يمكن اعتبارها ذات أبعاد سياسية وفي الوقت نفسه ذات تأثيرات اقتصادية، وكذا القرار السياسي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية، كما أن اختراع تكنولوجي جديد قد يؤدي إلى زيادة البطالة وبالتالي توليد ضغوط اجتماعية ما يؤدي بالحكومة إلى سن قوانين جديدة تتعلق بحركة العمل أو احترام العمال.

3–التعقيد:

إن مناخ الاستثمار معقد جدا وذلك لأن المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد ولا يمكن حصرها، وفي إطار تفاعلها مع بعضها البعض تولد أوضاعا جديدة المستثمر يهتم بالمتغيرات التي يراها ضرورية وتؤثر على قراراته وهذا بالاعتماد على القطاع الذي يعمل فيه وحجم المنافسة وأهدافه.

4–التغير والتقلب:

يميل مناخ الاستثمار إلى التغير والتقلب، وذلك إما على مستوى سوق معين أو صناعة أو منطقة معينة وهذا ما يصعب عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات، فعلى سبيل المثال فإن أسعار السلع تتغير من وقت لأخر وكذلك الأجور والأذواق والعادات والتقاليد وعدد السكان وغيرها، ولكن درجة التغير والتقلب تختلف من مناخ لأخر وعلى هذا يمكن التمييز بين مناخ استثمار مستقر ومناخ مضطرب يصعب التنبؤ بالتغيرات الحاصلة فيه ومناخ متوسط التغير.

[1] – يحى مصلة: "**دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر** "، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2012، ص : 67.

5-القابلية للتقسيم:

يمكن تقسيم مناخ الاستثمار إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل، فيمكن التركيز عند دراسته على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم الدولي، كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه ...الخ.

6-يمكن للمستثمر أن يؤثر فيه:

يؤثر مناخ الاستثمار على سلوك المستثمر من خلال المتغيرات المختلفة، لذلك يقوم بدراسته من أجل التعرف على الفرص والتهديدات الممكن، ولكن من الممكن أن يؤثر المستثمر بدوره في مناخ الاستثمار وهذا في حالة كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة.

وعليه فالمناخ الاستثماري يرتبط بعدة عوامل تؤثر عليه بالإيجاب أو السلب.

المطلب الثاني:مقومات مناخ الاستثمار:

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرأس المال الأجنبي على مقومات أهمها: **(1)**

1-المناخ الاقتصادي:

إن الاستثمار هو القرار الاقتصادي قبل أي شيء آخر، فغالبية المستثمرين يعطون أهميه كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يشتمل على:

أ- البنية التحتية:

يعتبر توافر البنية التحتية لشبكات المواصلات و المياه و الطاقة و المطارات و الاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية و المناطق المحرومة في القطر المعنى.

ب- السياسات المالية والنقدية:

إن وجود السياسات الاقتصادية مستقرة و واضحة من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب وذلك لأن التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار، والمقصود بالاستقرار السياسات هو أن تدار السياسات المالية والنقدية بطرق مدروسة بعيدا عن الارتجالية.

ج- الجهاز المصرفي والمالي

إن الجهاز المصرفي والمالي يلعب دورا في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية و التقليدية الجديدة التي يقدمها، كما أن مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القطاع الخاص و عملية الإصلاح الاقتصادي. وتساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

[1] - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. **تجارب دوليه لتحسين مناخ الاستثمار**، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر 2004 -ص 05

خ- حجم السوق

يعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقية محليا وخارجيا. فكلما كبر حجم السوق المحلي ويؤدي إلى زيادة معدل النمو وتكون فرص الاستثمار جيدة

2- المناخ السياسي والامني:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، فكل ما يبذل من مجهود في سبيل توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات قد تذهب أدراج الرياح إذا سادت روح التشاؤم في أوساط المستثمرين، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل السياسية المتبعة، و موقف الأحزاب السياسية من الاستثمار الأجنبي مادي وتتحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلد.

3/ المناخ القانوني:

يعتبر الوضع التشريعي من بين العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماما كبيرا قبل اتخاذ قرار الاستثمار كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة التي يستثمر فيها، واستقرار القانون لا يتطلب فقط تطبيق سلمى، الأمر الذي يشير إلى فعالية قانونية و مدى توافر النظام القضائي فعال وعادل و السلطة التنفيذية محايدة.

المطلب الثالث :سياسات مناخ الاستثمار :

ومن سياسات مناخ الاستثمار نجد: [1]

أولا- سياسه الاستثمار:

تؤثر نوعية سياسة الاستثمار المتبعة على قرارات المستثمرين، ولذلك يجب أن تتميز هذه السياسة بعدم التمييز وحماية حقوق الملكية بهدف خلق مناخ استثماري جيد لصالح الجميع، وتوضع هذه الإجراءات اعتمادا علي المزايا التي تمتلكها دولة.

ثانيا- السياسة التجارية:

تهتم هذه السياسات بتنظيم المبادلات التجارية لأجل المساهمة في الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير الإمكانيات الخاصة باقتصاديات الحجم وتسهيل الاندماج في السلسلة العالمية للتموين، وهو ما يرفع من مردودية الاستثمارات.

ثالثا- سياسة تشجيع المنافسة:

تساعد في تطوير وتجديد والإيداع وتساهم في خلق الظروف جيدة لدخول المستثمرين جدد، فوجود سياسة جيدة لحماية المنافسة تسمح بتحقيق مزايا الاستثمار.

[1] - سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحه الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشوره جامعه قسنطينة 2007، ص 188

رابعا–السياسة الجبائية:

لأجل القيام بوظائفها فإن كل الإدارات بحاجة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية، ولكن مستوى الأعباء الضريبية وكيفية تطبيقها لها أثر مباشر على حجم التكاليف التي تحملها الشركات، لذلك فإن وجود السياسة الجبائية السلمية تسمح للحكومات بتحقيق أهدافها العمومية. مع المساهمة في خلق الظروف المشجعة للاستثمارات.

خامسا– سياسة إدارة الشركات:

يعتبر تحديد الإطار العام الذي يحدد المبادئ العامة لإدارة الشركات أحد المعايير الأساسية المحددة لقرار الاستثمار لأنه يؤثر على درجة ثقة المستثمرين، وعلى تكلفة رأس المال وعلى عمل الأسواق المالية وعلى تنمية موارد جديدة أكثر استدامة للتمويل.

سادسا– سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تحدد السياسات العمومية المبادئ المتعارف عليها لسلك المسؤول للشركات، وتساهم هذه المحددات في بتوجيه الاستثمار الذي يساهم في التنمية المستدامة، وتستهدف هذه السياسة إيجاد محيط جديد لأعمال يتحدد فيه دور كل السلطات العمومية و الشركات مع تشجيع الحوار حول قواعد عمل الشركات و التشجيع المبادرات الخاصة بتحديد المسؤولية الجماعية للشركات.

سابعا– سياسه تثمين الموارد البشرية:

إن تثمين لموارد البشرية يعتبر شرط أول وضروري لأجل معرفة واستغلال الفرص الاستثمارية، فالاهتمام بتحسين التعليمي و مستوى والصحي لأفراد المجتمع يساهم في رفع الإنتاجية الكلية بعوامل الإنتاج وينعكس ذلك إيجابيا على مناخ الاستثمار.

المبحث الثاني: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر

إن المناخ الاستثماري في الجزائر يتحسن يوما بعد يوم، ويتأكد هذا الاتجاه من جراء تحسين الظروف الأمنية والسياسية وخاصة بعد الانتخابات الرئاسية لسنه 1999 التي على إثرها انجز برنامج طموح يعمل على تحقيق بدءا من البند الأساس هو الخروج من الأزمة التي دمرت الجزائر.

كما شهدت الجزائر حركة استثمارية مباشرة منذ أن باشرت الدولة برنامج الإصلاح الاقتصادي في أواخر الثمانينات، واعتمد اقتصاد السوق على احتكار الدولة في جميع القطاعات مع مطلع العقد الماضي، و هذا ما سنحاول عرضه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها:

أولا–السياسة الاقتصادية:

ينظر الى السياسة الاقتصادية بخصوص مناخ الاستثمار من خلال ثلاثة سياسات فرعية وهي:

1–السياسة المالية:

تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، إذ يؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل المستوى العام للأسعار و غيرها. [1]

ومن نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومي، إلا أن الأمر الغير مرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد و كساد الاقتصادي، إذا كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع ولا يؤدي لانكماش وكساد كبير و كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال. [1]

2–السياسة النقدية:

تشير السياسة النقدية إلى تغيير المخطط في عرض النقود علي الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية التوسعية أو انكماشية.[2] و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، كما قد تعرض المستثمر لخسارة كبيرة غير متوقعة ولا لسلطان للمستثمر عليها.[3]

---

[1] -اجلال راتب وآخرون، **إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسه التحرير الاقتصادي**، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط ،معهد التخطيط القومي المجلد الثامن، العدد الاول، مصر، جويليه 2000ص 1969

[1] –عبد الحميد عبد المطلب **السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**. مجموعه النيل العربيه، مصر، 2003، ص 195

[2] –عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997، ص226

[3]-عمر محمد عثمان صقر، **العولمة و الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة دول شمال افريقيا**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة واداره الاعمال، جامعه حلوان العددين .4.3، مصر، 1999 ص 26-27

فكلما كانت السياسة النقدية توسعيه كلما كانت جاذبية للاستثمار والعكس صحيح. ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، و المهم أن تكون متوافقة مع تغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.[1]

3- سياسه التجارة الخارجية :

تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزاله أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، وتنعكس آثار هذه السياسة إيجابا وسلبا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات البلد المعنى.

ثانيا-درجه الانفتاح الاقتصادي:

إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حرك التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن كفاءة الاقتصادية في توجيهها.[1]

ويمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قديمة ومن هذه المؤشرات:

1-نسبه الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:

حيث ارتفاع هذه النسبة معناه اعتماد الناتج المحلي الاجمالي عليها مما يدل على الانفتاح الاقتصادي والعكس صحيح، إذ أن انخفاض هذه النسبة يدل علي قلة الانفتاح الاقتصادي أو انغلاقه .الشيء الذي يساهم في رداءة مناخ الاستثمار.

2-درجة تركز الصادرات:

إن ارتفاع درجة التركيز معناه ارتباط هذا الاقتصاد بعدد محدود من السلع المصدرة إلى عدد قليل من الدول. وهذا يعرض الاقتصاد القومي إلى هزات عنيفة بعيدة عن إرادة الدولة.

3-قوه الاقتصاد المحلي ونموه:

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عمليه اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، و من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد ما يلي: [2]

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد؛
- درجات المنافسة داخل السوق المحلية من جهة و قدرته على مواجهه المنافسة الخارجي من جهة اخرى؛
- مدى كفاءة الجهاز المالي والمصرفي وحجم خدمات التي يقدمها؛

[1] -عبد الحميد عبد المطلب، **السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**. مجموعه النيل العربية، مصر، 2003، ص 195

[1] -مصطفى عز العرب، **الاستثمارات الاجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي**، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر الاقتصاديين المصريين الجمعية المصرية، الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مصر، نوفمبر. 1998، ص 97

[2] -خير قدور، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين الاصلاح والواقع**. رساله ماجستير، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر.2003/2002، ص 88

-مستوى التقدم التكنولوجي؛

- مدى توفر الموارد البشرية والكفاءة المؤهلة بمستويات متدرجة وتخصصات متنوعة.

4-التكاليف و البنية الأساسية:

يهتم المستثمر الأجنبي بثلاث عناصر أساسيه للتكاليف هي تكلفه المواد الخام واليد العاملة الضرائب على الارباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم، فعند تحديد قيمة التكاليف المواد الخام واليد العاملة ينبغي النظر في مادة توفرها في البلد المضيف أم أنها مستوردة من الخارج، وفي الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف هو سعر الصرف عمله البلد المضيف للاستثمار ومدي استقراره أو تقلبه.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسيه مع تقلبات أسعار الصرف حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة عندما تتوقف تضخم في الدول البلد المضيف.[1]

بخصوص اليد العاملة تشير إلى أن انخفاض تكلفتها لم يعد عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية إذ ينبغي أن يصحب انخفاض التكلفة الجودة المرتفعة والعمالة المنتجة..... الخ ولقد ركزت البلدان التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين التعليم العام والتدريب على مهارات الصناعية و تحقيق الانضباط لعنصري العمل والإدارة.[2]

وينظر للضرائب على الارباح من زاوية مدي ثقلها وشفافيتها ووضوح قواعد حسابها واجراءات تسديدها دون التأثير سلبا علي سيولة المشروع.

5-حجم السوق :

ويشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير اليها دون عوائق ؛ ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا ومستقبلا. مع الاخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للأفراد لمستوى الانفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل من نمو أو الانكماش وغيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعنى.

6-درجه مخاطر الاستثمار:

هناك عدة مؤشرات تعد من طرف مؤسسات وهيئات إقليمية ودولية تقيس أهم مخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار. كما ترتب البلدان وفقا في لهذه المؤشرات ترتيبا تصاعديا من البلد الأقل خطرا إلى البلد الأعلى خطرا.

---

[1] -عمر صقر، **العولمه و قضايا اقتصاديه معاصره**، الدار الجامعية، مصر، 2001/2000، ص 52

[2] - جويل بير غسمان، زياو فانغ شين، **الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات والمشكلات**، مجله التمويل والتنمية، المجلد 32. العدد 4، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير مطابع الاهرام التجارية، مصر، ديسمبر 1995، ص 7

المطلب الثاني: المكونات الغير اقتصادية لمناخ الاستثمار

وتتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشر من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتيسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، نذكر فيما يلي أكثر أهميه:

أولا–نظام السياسي والاستقرار الأمني:

ينظر إلى الاستقرار السياسي في هذا الخصوص من زاوية وضوح واستمرارية الاتجاه الايديولوجي للبلد المعنى ومدى ترحيبه أو رفضه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة من جهة ويحمي الافراد والممتلكات من أخطار الفوضى والجريمة من جهة أخري.[1]

ولهذا فكلما تميز النظام السياسي بالوضوح و الشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية وكذا بالحرية والديمقراطية في الجانب السياسي مع استقراره الموافق للاستقرار الأمني في تحسين مناخ الاستثمار ويكون جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب، أما في الحالة المعاكسة فإنه يساهم في رداءة بيئة الاستثمار ويكون منفرا وطاردا للمستثمرين.

ثانيا–تشريعات الاستثمار:

تختلف السياسات و القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار من بلد إلى أخر، هذا لأن العملية الاستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية و المالية مثل الدفع و تحصيل العملات الأجنبية وضريبه مثل قانون الضرائب والجمارك و غيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.

ويعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية أو للتعبير عنها في كافة النواحي الاقتصادية و المالية و الادارية و غيرها من تشريعات الاستثمار أما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وأما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، و قوانين التصدير والاستيراد.... الخ، فعدم التأكد من استمرار السياسات وتوقع العدول القوانين المطبقة يمثلان عاملا جوهريا في إعاقة توسع الاستثماري[2].

و ما يلاحظ في هذا المجال أنه: [3]

-كلما تميزت قوانين وتشريعات الاستثمار بوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها كلما كان الجاذب للاستثمار والعكس بالعكس صحيح؛

- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على ضمانات كافية للاستثمار من عدم مصادره وعدم تأميم لأموال المشروعات وحريه تحويل الارباح الى الخارج و الخروج والدخول راس المال المستثمر وغيرها كلما كان ذلك جاذب الاستثمار والعكس بالعكس صحيح؛

-كلما كان قانون الاستثمار التشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من اعفاءات الضريبة والجمركية و خلافه كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار و العكس بالعكس صحيح.

---

[1]- عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 55

[2] -محمد سعيد بسيوني الجرواني، **محددات الاستثمار في مصر في فتره 1975/ 1997**، رساله الدكتوراه، جامعه قناه السويس، مصر، 2002، ص115.

[3] -عبد الحميد عبد المطلب، **السياسة الاقتصادية في الاقتصاد القومي**، النيل العربيه، مصر ، 2003، ص 193- 194

ثالثا–القيود القانونية:

ومن أهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية وإمكانية تحويل أرباح وحرية الاستيراد والتصدير، فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرة المستثمر على إدارة المشروع الامر الغير مرغوب فيه من طرف الأجنبي،كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى بلد الأم كليا او جزئيا أو تحت الشروط يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.[1]

وقد تشترط الدولة المضيفة أن تكون واردت شركة من المستلزمات في حدود لا تزيد عن الصادرات الانتاج حتى لا يكون الانتاج العملة الأجنبية في البلد المضيف [2]

4–موقف الرأي العام:

قد يكون هذا الرأي له موقف عكسي من الاستثمار الأجنبي أو مرحبا به. مهما اختلفت مصادره وقد يكون مرحبا ببعضه وغير مرحبا لبعضه الآخر سواء بالنظر إلى مصدره أو إلى قطاع النشاط الذي ينتمي إليه، فالاستثمارات العربية البينية تعتبر مقبولة لدى الراي العام العربي بينما الاستثمارات الاجنبية غير عربيه المصدر داخل هذه البلدان قضية رفض الرأي العام مطلقة، ويعمل على منعها لأسباب سياسية أو تاريخية أو دينية مثل الاستثمارات الاسرائيلية في الدول الاسلامية.

المطلب الثالث: حوافز و معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد تم توجيه المزيد من الاهتمامات نحو جذب الاستثمار عن طريق تحسين البيئة المحفزة وهو ما يعرف بمصطلح جذب الاستثمار التي سنحاول تطرق اليها في المطلب من خلال حوافز و معوقات الاستثمار الأجنبي.

أولا– حوافز الاستثمار في الجزائر:

بذلك الجزائر مجهودات وتشجيعات للاستثمار وفي إطار الجهود المبذولة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

1–الحوافز المالية والتمويلية:

يشمل هذا النوع من الحوافز المالية تخفيضات مختلفة واعفاءات ضريبية وجمركية المتنوعة، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية و القروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية نظرا لتأثيرها مباشر على معدل العائد من النشاط الاستثماري، والحافز المالي يكون لمدة محددة متوسطة وطويلة تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات فمثلا: في قطاع الزراعة والصيد يحظى بأكبر مدة اعفاء ضريبي في حين قطاع الصناعة والسياحة والإسكان يعفي لمدة متوسطة، أما قطاع الخدمات فيعفي لمدة قصيرة.[1]

---

[1]– جويل بير غسمان .وزياو فانغ شين، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات والمشكلات**، مجله التمويل والتنمية، المجلد 32. العدد 4، مصر، ديسمبر 1995، ص 8

[2] –طاهر مرسي عطيه، **أساسيات إدارة الاعمال الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 197

[1] - عبد القادر خديجي ، مرجع سبق ذكره، ص 9

2-الحوافز المرتبطة بضمان ضد المخاطر :

و يمكن تصنيفها الى: [1]

أ- الضمانات المالية:

تتمثل ضمانات المالية في حرية تحويل رأس المال وعوائده أو أية مدفوعات أخرى متعلقة بالاستثمار؛ ولقد نصت كل الاتفاقيات على حرية التحويل غير أنها لم تحدد كلها العملة التي يتم بها تحويل. كما أنها اختلفت في المهلة المتاحة للتحويل و مضمون تحويل يخص كل ما يتعلق بالاستثمارات.

ب-الضمانات القانونية:

تتمثل في التعويض عن التأمين أو نزع الملكية وذلك بموافقة إجراءات التأميم لأي سبب بدفع تعويض عاجل وعادل وفعلي خلال مدة معقولة، ولقد نصت المادة 15 من الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع والضمان الاستثمارين دول اتحاد المغرب العربي على أنه: لا يمكن تأميم أو انتزاع استثمارات رعايا أي من أحد الأطراف المتعاقدة ولا يمكن اخضاع هذه الاستثمارات إلي إجراء له نتيجة متشابهة على تراب الأطراف المتعاقدة إلا إذا توفرت الشروط التالية :

- تتخذ تلك الاجراءات لفائدة المصلحة العامة وطبقا للصيغ التي نص عليها القانون في البلد المضيف للاستثمار؛
- تتخذ الإجراءات مذكورة بدون تمييز؛
- تتم مرافقة تلك الاجراءات بدفع عاجل وفعلي خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية وقابل أن يحول بكل حرية .

ج-الضمانات القضائية:

تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل:

- **حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية:** اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدول التي تنجز استثمار على اقليمها في حالة اللجوء إلى هيئة حكومية يجب أن يكون هذا التحكيم تحكيم مؤسساتي أو تحكيم خاص؛
- **القانون الواجب التطبيق:** عند لجوء الأطراف إلي المحاكم الوطنية المختصة يطبق القاضي قانونه الداخلي ولكن عندما يطرح النزاع أمام التحكيم المؤسساتي نظام التحكيم الذي اختاره أو اتفق عليه الطرفان هو الذي طبق إلا إذا ترك ذلك على المحكمة التحكيمية؛
- **القيمة القانونية للقرار التحكيمي:** عموما تستجيب الدولة لتنفيذ القرارات التحكيمية بمجرد إدارتها ولكن يحدث أن ترفض تنفيذها تلقائيا، فيضطر الطرف الذي صدر الحكم التنفيذي لصالحه إلى أمر بالتنفيذ من طرف الدولة التي ينفذ على إقليمها، لذلك تطرح مسالة معرفة القيمة القانونية للقرارات التحكيمية.

[1] - مصطفى بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 108

3-الحوافز المرتبطة بتسهيلات المختلفة:

وتعد هذه الحوافز من الحوافز التمييزية التي يتم التمييز في منحها إلى المشاريع التي تستثمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة ومن أمثله هذه الحوافز:

-عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا؛

-السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الاراضي والعقارات وتخفيض قيمة الرسوم أو الاعفاء منها نهائيا والخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالكهرباء والمياه؛

وتقوم بمنح هذا الحافز الدول التي تعاني من المديونية، وله دور مزدوج فهو من جهة يعمل على التخفيف من حدة المديونية ومن جهة أخرى يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشر.

ثانيا- العراقيل التي يوجهها الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

يمكن تلخيص العراقيل التي تحد من الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلى ما يلي:

1-العراقيل الطبيعية والمادية:

وتتمثل هذه العراقيل فيما يلي:

أ-العراقيل الطبيعية(مشكل العقار):

إن من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار حيث يعد إجراء خاص للحيازة على العقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ القرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار.[1]

ب - العراقيل المادية:

تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية الإصلاح لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي في البلدان المتقدمة او حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري لا يزال النظام المصرفي في الجزائر يتميز بمراقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية مما يؤدي إلى غياب المنافسة وضعف نوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ولعل من أهم وأبرز ما يعرقل البنك و المستثمرين هي:[2]

-غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات؛

- غياب المؤسسة المالية المختصة؛

- قله المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار قروض طويلة الأجل و قروض الإيجار.

[1]-محبوب بن حموده، اسماعيل بن قانة، **أزمه العقار في الجزائر في تنميه الاستثمار الأجنبي**، مجله الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، 2007، ص 06

[2]-بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، جامعة الشلف، 2006، ص 81

2--العراقيل الاقتصادية والسياسية:

وتتمثل هذه العراقيل فيما يلي:

أ-العراقيل الاقتصادية:

يمكن سرد أهم هذه المعوقات في ما يلي: [1]

- سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق الضرورية لضمان فعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، وبالرغم من أن حوالي 80 بالمئة من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلى أن البطء الكبير في تصريح سواء بسبب سوء التسيير و التنظيم على مستوى الموانئ أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو سمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ؛

- ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الاسواق العالمية ينقص مهنية المستخدمين أو بنقص إمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة كل ذلك يؤدي الى عرقلة انتقال رؤوس أموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار؛

- غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية حالة دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار؛

- تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعارها المصرفية تؤدي إلي انخفاض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض قيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية كما يؤدي إلى تآكل المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

هذه العراقيل أدت إلى تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية و غموض بعضها الأخر. [2]

ب-العراقيل السياسية:

يمكن تلخيص العراقيل السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في العنصرين التاليين: [1]

- **الوضع الأمني:** تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقن تورين سنة 2013 و أحداث عين صالح لسنة 2016 عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها التي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة على المستويين الإقليمي والدولي. هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

[1] -صالح مفتاح، دلال بن سمية، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حاله الجزائر**، مجله البحوث الاقتصادية العربية العدد 44، 2008، ص 125

[2] – محمد شريفي، **الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الأثار الاستراتيجية**، رساله الماجستير، جامعه الجزائر، 2003، ص 168

[1] -نفس المرجع أعلاه، ص171

❖ **عدم الاستقرار السياسي:** مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات والظروف السياسية الصعبة في فترة التسعينات دعا ذلك الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي وحتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث في هذه الفترة الوجيزة تعاقب علي الجزائر 8 حكومات أربعة منها كانت في عهد الرئيس بوتفليقة ونأخذ على سبيل المثال حكومة قطعت أشواطا في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة أخر وطاقم جديد ويجد إطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi .

3-العراقيل القانونية والادارية:

إن المحور القانوني والإداري يعتبر حاليا أحد العوامل الرئيسية الجاذبة والطاردة للاستثمار.

أ – العراقيل القانونية:

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاتها عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل الإطار القانوني واضح وثابت.

رغم وجود كل من الوكالة – Andi ansej التي تقدم امتيازات مهمة للمستثمرين والمتمثلة في الإعفاءات من الضرائب و الحقوق الجمركية في سنوات الاولى للمشروع، إلا أن المستثمر يعاني من ارتفاع الضرائب الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف المنتجات والمشاريع، نظرا لكون الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة لا تمس دور الاستغلال للمشروع رغم وجود نصوص قانونية تجيز ذلك وهذا لتأخير الحكومة في إصدار قائمة البلديات النائية التي تستحق المشاريع المنجزة فيها هذه الإعفاءات وإلى حين صدور هذه القائمة يستمر نفور المستثمرين من الاستثمار و الاتجاه إلى القطاع غير رسمي.

ب– العراقيل الادارية :

تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص وكذا سوء تسيير الادارة وتميزها بالتحفيز والمحسوبية، حيث يسجل بطئ شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذلك نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر، وهذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار الأمر الذي يرهق المستثمرون و يجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر .

المبحث الثالث: تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر

على الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر، وما تضمنه من العديد من المزايا والحوافز، إلا أن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية لم ترق إلى مستوى الفرص والامكانات المتاحة؛ ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تسمم بيئة الأعمال ومن ثم، تطرد الاستثمارات المحتملة.، نحاول من خلال هذا المبحث تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر، استنادا إلى أحدث التشريعات (الأمر 01-03 المعدل والمتمم بالأمر 06-08).

المطلب الأول: مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر

في مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة لمناخ الاستثمار لقد أدت هذه المؤشرات في كشف عن الجاذبية استثمار ومن بين هذه المؤشرات ما يأتي:

أولا- مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:

تعد مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس مجموعة من المحددات كالمخاطر السياسية الاقتصادية والمالية المديونية وتوافر التمويل وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد والجدول رقم واحد الاتي يوضح وضع الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية كما يلي:

الجدول رقم (2-1):وضع الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية للفترة 2010-2012

البيان	المؤشر المركب للمخاطر القطرية			مؤشر دان اند براد ستريت			مؤشر اليورو مني للتقويم القطري	مؤشر الكوفاس		
ترتيب الجزائر	140 دولة	140 دولة	التغير	132 دولة	132 دولة	التغير	185 دولة	165 دولة	165 دولة	التغير
	ديسمبر 2010	يونيـــو 2012		مارس 2012	ديسمبر 2010		ابريل 2012	يناير 2011	يونيو 2012	
	0.72	0.82	←	DB5b	DB5c	↓	40.01	A4	A4	→

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011 ، ص62**

1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

صدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة the poli tical risk services (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي 140 دولة منها 18 دولة عربية ويتكون مؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشر التقويم المخاطر السياسية ومؤشر التقويم المخاطر الاقتصادية ومؤشر التقويم المخاطر المالية، ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدولية الى خمس مجموعات بحسب درجه المخاطرة كما يلي:

- من 0الى 5 .49 دول ذات درجة المخاطرة مرتفعة جدا
- من 50 الى 5 .59 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة
- من 60 الى 5 .69 دول ذات درجة مخاطرة المعتدلة
- من 80 الى 100 دول ذات درجة مخاطرة مخفضة جدا

وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين كل من المؤشر المركب للمخاطر القطرية و درجة المخاطرة، هي أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 1 نلاحظ أن الجزائر من الدول ذات المخاطرة المخفضة حيث بلغت قيمه المؤشر 0.72 نقطة مئوية في يونيو 2012 وبمقارنة قيمة المؤشر بين عامين 2010- 2012 فإن الجزائر قد حافظت على النفس تقويمها.

2-مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر عمليات التبادل التجاري الدولي كما يركز على المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين و الفواصل المبلغ المستثمر وعوائده و قيمة البضاعة المستوردة من صالح المصدر بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة، ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات تغطي كل من المخاطر السياسية المخاطر الاقتصادية الكلية المخاطر الخارجية المخاطر تجارية ويضم المؤشر تقويما ل138 دولة من ضمنها 17 دولة عربية ويقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من db1 إلىdb7 و يميز بالداخل كل مجموعة بين أربع مستويات من المخاطرة يشار لهل بالأحرف a-b-c-d باستثناء المستوى السابع الذي يحتوي على مستويات فرعية بحيث تكون الدول حاصلة على db1 هي أقل مخاطرة والحاصل على db7 هي أعلى مخاطر

جاء تصنيف الجزائر خلال مارس 2012 ضمن الدول ذات درجة معتدلة وبمقارنه فإن الجزائر قد سجلت تراجعا طفيفا في التصنيف من db5b إلي db5c بنهاية مارس 2012 مقارنة بتصنيفها في المؤشر في ديسمبر 2010.

3-مؤشر اليورو مني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة (اليورو مني) مرتين سنويا لغرض قياس المخاطر القطرية لقدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية كالديون الأجنبية، و سداد قيمة الواردات وحرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحها من جهة أخري ويغطي المؤشر 185 دولة منها 20 دولة عربية و يتكون من تسعه عناصر هي :المخاطر السياسية- الأداء الاقتصادي- مؤشرات المديونية- وضع الديون المتعثرة- والتقويم للبلد- وتوافر الائتمان المصرفي- وتوافر التمويل للمدى القصير- ونفاذ أسواق راس المال - ومعدل الخصم عند التنازل ويصنف المؤشر الدول وفق تدرج من 0 إلى 100 نقطة مئوية حيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما قلت المخاطر فيها وخلال أبريل 2012 تحصلت الجزائر على درجة مخاطر معتدلة أين بلغت قيمة المؤشر 1.4 نقطة .

4-مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

صدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأخير الالتزامات المالية للشركات بالأداء الاقتصادي الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال، ويغطي المؤشر 125 دولة من ضمنها 19 دولة عربية وتصنف الدول حسب هذا المؤشر الى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية التي بدورها تتفرع إلى أربع فروع من A1 إلىA4 ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B C D مقارنة بقيم المؤشر بين يناير 2011 و أبريل 2012 فإن الجزائر صنفت ضمن مجموعات الدول ذات الدرجة الاستثمارية A4 محافظه على تقويم نفسه وتشير هذه الدرجة إلى أن السجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء حالا مع تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية مع بقاء إمكانيه عدم السداد مقبولة جدا.

ثانيا-مؤشر الحرية الاقتصادية:

يستخدم لقياس درجة تضييق التي تمارسها الحكومة على الاقتصاد وتأثير ذلك على حرية الاقتصادية لأفراد المجتمع كما يساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ باعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل أهمها: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركيه)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة(الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) حجم مساهمه القطاع العام في الاقتصاد السياسة النقدية(مؤشر التضخم)، تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية لسنه 2013 فإن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة إذا احتلت المرتبة 145 عالميا من بين اقتصاديات 186 دولة بحصول على 49.2 نقطه مئوية على المرتبة 14 من بين الدول 15 في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا أي بالانخفاض حوالي 1.4 نقطة عن سنه 2012. [1]

ثالثا- مؤشر مدركات الفساد :

منذ 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر مدركات الفساد لتعكس درجة تحسن في الممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد ؛ يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر المعلومات معتمدة تحديد مدي تفشي الفساد في الدولة و درجه التأثير في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ؛ ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني ؛ وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية وعشرة الذي يعني درجه شفافية عالية وبالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية نجد أنها مازالت مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال والجدول الموالي يبرز وضعية الجزائر ضمن التصنيف السنوي لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة 2003 - 2012 :

[1] علي الموقع http://www.heritage.org/index/country/algeria: 01/03/2013

الجدول رقم (2-2): تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2003-2012

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الدول / ترتيب الجزائر		/97 146	/97 159	/84 163	/99 179	/92 180	/111 178	/105 180	/112 180	/105 176
عدد النقاط /10	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4

المصدر : تقرير منظمة الشفافية الدولية الموقع www.transparency.org

تحصلت الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2012 على 3.4 نقطة من 10 مما جعلها تحتل المرتبة 105 عالميا من بين 176 دولة ، ويعد هذا التحسن طفيفا حيث تراجعت ب8 مراتب مقارنة بسنة 2011 أين صنفت في المرتبة 112 من أصل 180 دولة.

رابعا-مؤشرات التنافسية:

وتعد المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار ومن بينها مذكر :

1- مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يتخذ من سويسرا مقرر له مؤشرا للتنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية السنوي الذي بدأ إصداره منذ عام 1979 لقياس القدرة التنافسية للدول وأداه لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال كما أنه يعد أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي والنهوض بالتنافسية الاقتصادية، لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012 و 2013 تراجعا في مرتبة الجزائر التنافسية إلي المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال عام 2011 و2012. حيث أن القوانين الضريبية والمعدلات الضرائب و إمكانية الحصول على تمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال حين مزاولتهم الأعمال في الجزائر، و الجدول التالي يظهر ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية.

الجدول رقم (2-3) :ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2012.-2013

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2013	
	تصنيف التنافسية الاجمالي: المرتبة (1-144)	النقاط (1-7)
ترتيب التنافسية الإجمالية	110	4.7
* **المتطلبات الاساسية**	89	4.2
1 - مؤشر المؤسسات	141	2.7
2-مؤشر البنية التحتية	100	3.2
3-مؤشر الاقتصاد الكلي	23	5.7
4- مؤشر الصحة و التعليم الاساسي	93	5.4
* **معززات الكفاءة**	136	3.1
5-مؤشر التعليم العالي وتدريب	108	3.4
6-مؤشر كفاءة سوق السلع	143	3.0
7-مؤشر كفاءة سوق العمل	144	2.8
8-مؤشر تطور الاسواق المالية	142	2.4
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	133	2.6
10-مؤشر حجم السوق	49	4.3
12- مؤشر الابتكار	141	2.1

المصدر: World economic forum the global competitiveness report : 2012- 2013 pp 88-89

خامسا- مؤشر التنافسية العربية:

حيث أن قيم المؤشرات محصورة بين الواحد والصفر، إذ يعني الواحد أفضل أداء كما يعني الصفر أقل اداء ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين هما:

1- مؤشرات التنافسية الجارية:

وتتعلق بأداء التنافسي على المدى القصير ويتضمن هذا المؤشر المؤشرات الفرعية الأتية: ديناميكية الأسواق والتخصص، والإنتاجية والفعالية والأداء الاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال والجاذبية و يحتوي على: توزيع السلع والخدمات والحاكمية وفعالية المؤسسات وتتدخل الحكومة في الاقتصاد وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-مؤشرات التنافسية الكامنة:

وتتعلق بالقدرات و الطاقات و العوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل ويتضمن هذا المؤشر المؤشرات الفرعية الأتية: نوعية البنية التحتية التقانة والتكنولوجيا و التقانة ورأس المال البشري.

الجدول رقم (2-4): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية لسنة 2011

مؤشرات التنافسية العربية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
الاداء الاقتصادي الكلي	0.63	04	A
البنية التحتية الاساسية	0.10	24	L
البنية التحتية التقانية	0.36	17	L
تدخل الحكومة	0.71	10	-
راس المال البشري	0.48	25	L
جاذبية الاستثمار	0.45	23	L
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.25	29	L
الانتاجية و التكلفة	0.40	25	L
تكلفة الاعمال	0.30	28	L
الحاكمية وفعالية المؤسسات	0.24	25	L
الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	0.16	24	L
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.36	24	L
مؤشر التنافسية الجارية	0.39	24	L
مؤشر التنافسية الكامنة	0.33	22	L
مؤشر بيئة الاعمال	0.36	36	L

A- الاصول L - الخصوم

المصدر : تقرير التنافسية العربية المعهد العربي للتخطيط الكويت 2012 ص 134-135

خامسا- مؤشر سهوله أداء الأعمال:

يقيس هذا المؤشر الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية علي الأوضاع الاقتصادية ويتكون مؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء و توظيف عاملين وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان و حماية المستثمرين و دفع الضرائب و التجارة عبر الحدود وانفاذ العقود و مؤشر توصيل الكهرباء و مؤشر تسوية حالات الإعسار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال لعامي 2012-201.

مكونات المؤشر الفرعية	2012	2013	التغير
عدد الدول/الترتيب في مؤشر سهولة اداء الاعمال	150/183	152/185	2 ↓
بدء النشاط التجاري	155	156	1 ↓
استخراج تراخيص البناء	137	138	1 ↓
توصيل الكهرباء	161	165	4 ↓
تسجيل الملكية	172	172	0 →
الحصول علي الائتمان	152	129	23 ↑
التجارة عبر الحدود	128	129	1 ↓
حماية المستثمر	79	82	3 ↓
دفع الضرائب	165	170	5 ↓
تنفيذ العقود	125	126	1 ↓
تسوية حالات الاعسار	60	62	2 ↓

SOURCE: WWW.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

جاء ترتيب الجزائر العالمي في مؤشر سهولة أداء الأعمال كما هو مبين من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه في المرتبة 150 عالميا من بين اقتصاديات 184 دولة خلال سنه 2012.حيث تراجعت إلى المركز 52 من بين 185 دولة شمال الترتيب سنة 2013 و هي البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة حيث سجل التقرير أن الجزائر لاتوفر مناخا جذابا للاستثمار

بالنظر إلى عوامل عديدة فقد حل الجزائر في المرتبة 156 في ما يخص مؤشر النشاط التجاري للمشروع تكون متراجعة بذلك بمرتبة واحدة عن سنة 2012 حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزامي بمعدل 25 يوما لكل مرحلة أما بخصوص الإجراءات استخراج تراخيص البناء فإن الأمر يتطلب 19 إجراء و 281 يوما لذلك حلت الجزائر في المرتبة 138 عالميا لتتراجع بمرتبة واحدة عن سنة 2012 فيما تراجعت بأربع مراتب في مؤشر الحصول على كهرباء و حققت المرتبة 165 عالميا كما يستدعي الربط بالكهرباء بالنسبة للمشاريع الجديدة تحقيق 6 إجراءات و159 يوما ومن جانب آخر صنف تقرير الجزائر في المرتبة 172 في تسوية الملكية بعشرة إجراءات 63 يوما محافظه بذلك على ترتيب 2012 كما صنفت الجزائر في المرتبة 129 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية متقدمة بذلك 23 مرتبة عن سنه 2012 كما رجعت بمرتبة واحدة عن سنه 2012 في مجال التجارة الخارجية حيث حلت الجزائر في المرتبة 129 ولاحظ تقرير ثقل الإجراءات المتعلقة بالعمليات التجارة الخارجية سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد، حيث أشار إلى التعقيدات الحقيقية المرتبطة بالتجارة عبر الحدود، ولا يمكن لأي مصدر في الجزائر إنهاء معاملاته في أقل من 17 يوما مقابل 27 يوما بالنسبة لعملية الاستيراد. بالمقارنة مع نصف الفترة عند التصدير بالنسبة لتونس و المغرب اللاتين تمكنتا من تطوير منظومة تنافسية المشجعة على التصدير، أما بخصوص مؤشر حماية المستثمرين فقد تراجعت الجزائر بثلاث مراتب احتلت المرتبة 82 عالميا كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم مستوجبة الدفع التي لا تقل عن 29 ضريبة ورسما ؛ وحلت بذلك في المرتبة 170 متراجعة بخمس مراتب في سنة 2012 أما بشأن تنفيذ العقود احتلت الجزائر المرتبة 126 عالميا ويستغرق الأمر 230 يوم أو 45 إجراء فيما تراجعت الجزائر مرتبتين في مؤشر تسوية حالات الإعسار إلى المرتبة 62 علميا

وإجمالا فإن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة الإجراءات والتدابير وتعددها والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع ؛ وثقل تخاذ القرارات و ارتفاع تكلفتها مما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن استثمار في الجزائر

المطلب الثاني :الإطار التشريعي لمناخ الاستثمار في الجزائر(قوانين التسعينات–قانون الاستثمار الجديد)

سنقوم بعرض من خلاله كل قوانين التسعينات و قانون الاستثمار الجديد.

أولا– القانون الاستثماري في الجزائر (1995):

إن عملية تشجيع الاستثمار في الجزائر قد بدأت بالتحفيز المخفف من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال، تم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية والمتطلبات الدولية، ثم إلى التحرير الكامل بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 مادته 183.[1]

ينص على إمكانية لغير المقيمين الاستثمار في الجزائر في كل الفروع وغير المخصصة للدولة، هذه الاستثمارات تخضع للقوانين التي صادق عليها المجلس المذكور آخذا بعين الاعتبار المعايير التالية:

- توازن سوق الصرف؛
- تطوير التشغيل؛
- إتقان القوة العاملة المحلية؛
- جلب التكنولوجيا.

فالحصول على الموارد الإضافية من هذه الاستثمارات يتطلب ضمانات منصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والمقبولة من قبل الجزائر، هذه السياسة الجديدة تشكل في الأساس تغيير حقيقي بالنظر إلى انغلاق نسبة مطلقة في الجزائر أمام رؤوس أموال في الجزائر. وأكثر من هذا فإنه وبعد الاستقلال وخاصة الفترة بعد 1966 ألغت الجزائر نهائيا مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار المحلي (استرجاع، تأمين)، مع ذلك فإن فعالية ترتيبات قانون 90-10 تبقى خاضعة لـ:

- طبيعة القوانين المتخذة من قبل بنك الجزائر وكيفية تنفيذها؛
- تكييف النصوص القانونية (بخلاف البنكية التي تخص حق الملكية ،الجباية) (الضرائب...إلخ) والتي يهتم لها رأس المال الأجنبي وكذا القطاع الخاص الوطني؛
- التسوية السريعة لنزاعات مع الشركات الأجنبية التي كانت لها أو مازالت لها نشاطات إنتاجية في الجزائر؛
- إعادة ديناميكية النمو الاقتصادي.

كما يحدد المرسوم التشريعي النظام الذي يطلق على الاستمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية والتي تنجز ضمن الأنشطة الخاصة بإنشاء السلع والخدمات إلى غير المخصصة صراحة بموجب نص تشريعي، كما يجب أن تتكون هذه الاستثمارات وقبل إنجازها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات APSI. و الذي يضم **وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر (Agence de Promotion et suivie des investissement)**

[1] قانون النقد والقرض 90-10 مادته 183، الجريدة الرسمية الجمهورية العدد 16 -23 رمضان 1416، ص541.

1- تعريفها:

تأسست يوم 17-10- 1993 حسب ما جاء في مرسوم تنفيذي رقم 94 يتضمن صلاحيات 94-319 مؤرخ في: 12 جمادى الأولى عالم 1415 وهي تنظيم وسير الوكالة التي تعد امتداد للديوان OSSIP وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشأ لخدمة المستثمرين والمروجين، كما أصبح بعد سنة مرجع أساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلي والأجنبي في الجزائر لا سيما بعد إنشاء الشباك الموحد.

2- أهدافها:

تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، حيث يشرف على الوكالة رئيس الإدارة يتولى شؤون عملها مدير عام يرأس جميع مصالحها، يتصرف باسمها، وهي:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية؛
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات؛
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من كل الإجراءات؛
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه؛
- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛
- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه؛
- تستغل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

3- إمكانياتها:

لتتمكن من تأدية مهامها على أكمل وجه تعتمد على خبرات وأجهزة أهمها الشباك الواحد، كما تعتمد على أجهزة تقنية مختصة في تقييم ودعم ومتابعة وإنجاز المشاريع إلى:

- بنك معلومات حول إمكانات الاستثمار في البلاد؛
- قنوات للإعلام الوطني والعالمي؛
- خبراء اختصاصيين محليين وأجانب.

ثانيا- قانون الاستثمار الجديد:

تعدلت بعض التشريعات الاقتصادية في الجزائر قبل بضعة أشهر وأبرز تلك التعديلات قانون استثمار وصدر أمر رقم 01-03 في أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله ويشمل مفهوم الاستثمار في إطار الأمر المذكور اقتناع أصول في مجال استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة هيكلة وتأهيل

رأس مال المؤسسات العامة والمساهمة فيه، وكما شمل المفهوم الجديد عمليات الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في إطار منح امتيازات أو الرخصة، والجديد في هذا التشريع الآتي:

- السماوات بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛
- إنشاء شباك موحد (لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارAMDI)، تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وهذه الوكالة هامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية، تنوي فتح فروع ومكاتب تمثيل في الخارج؛
- تقدم AMDI كل الخدمات الإدارية المعلومات المتعلقة بالاستثمار، المهتمين، المقيمين أو الغير مقيمين وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوم اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب؛
- التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم؛
- تعني المؤسسة بضم كل المؤسسات المكلفة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي.

يعد هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم على نحو منسق وواضح في السابق.

- نشأ صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته AMDI يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثنائي.

يسمح التشريع الجديد بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار.

من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء **الشباك الوحيد** لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك وبنك الجزائر، السجل التجاري الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا[1]

يكون ممثلو الوزارات والهيئات في الشباك الوحيد مؤهلين قانونيا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا السباك، كما توفر الوكالة في أجل أقصى 60 يوما، وبناء ا على تفويض من الإدارات المعنية، الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداء ا من تاريخ الإيداع القانوني للتصريح الاستثمار وطلب المزايا[2] كما أن الوثائق التي تسلمها الوكالة قبل الاحتجاج بها على الإدارات المعنية[3].

تعيين السلطة الوصية على الوكالة أعوان الشباك الوحيد ومستخلفيهم بقرار بناء على اقتراح الإدارة أو الهيئة التي يمثلونها، كما يجب عليهم احترام النظام الداخلي للوكالة وقواعده في الانضباط العام، حيث يستفيد أعوان الشباك

---

[1] - المادة 22 الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08 ،الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في ى05 أكتوبر 1993

[2] المادة23 الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08 ،الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في ى05 أكتوبر 1993

[3] المادة 24 الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08 ،الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في ى05 أكتوبر 1993

الوحيد من النظام التعويضي المعمول به في الوكالة، عندما يكون هذا النظام أنفع لهما مما هو معمول به في الإدارات والهيئات التي ينتمون إليها[1].

يمكن المدير العام للوكالة من أجل سير الشباك الوحيد، أن يتخذ كل الإجراءات ذات الطابع العملي والتنظيمي، لاسيما الإجراءات التي تيسر للمستثمرين استيفاء إجراءات الحصول على الوثائق المطلوبة قانونا، في هذا المجال وضمن الآجال القانونية[2].

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي للاستثمار

يخضع ملف الاستثمار في الجزائر إلى الترتيب التالي:

أولا–المجلس الوطني للاستثمار (C N I):

هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثماني وزارت برئاسة رئيس الحكومة[3] .

تتمثل مهامه فيما يلي[4]

-يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛

-يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات؛

-يفصل في الاتفاقيات التالية[5]

- ❖ الاتفاق مع الوكالة لحساب الدولة و المستثمر؛
- ❖ الاتفاقية المبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار ؛
- ❖ الاتفاق على منح المزايا ونوعها حسب طبيعة كل استثمار .

-يقترح على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه؛

-يشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

ثانيا– الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: (A N D I)

حسب الأمر رقم 01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06 المؤرخ في 08 جويلية 2006تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين تمارس مهامها، (APSI المحليين والأجانب، تأسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار، توظف 150 إطارا يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 48 ولاية بمعدل ثلاث إطارات لكل ولاية وهي تتولى المهام التالية:

–ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

---

[1] المادة 25 الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08 ،الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93–12 المؤرخ في ى05 أكتوبر 1993

[2] المادة 26 الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08 ،الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93–12 المؤرخ في ى05 أكتوبر 1993

[3] 04 الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01–281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة ا لس الوطني للاستثمار المادة

[4] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01–03–المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة ا لس الوطني للاستثمار المادة 12

[5] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01–03–المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة ا لس الوطني للاستثمار المادة 12

-إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم؛

-تسهيل استفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع؛

-منح المزايا الخاصة بالاستثمار؛

-تسيير صندوق دعم الاستثمار ؛

- تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية[1] :

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة ، وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات و شروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار ؛

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI). وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 ، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عملية الاستثمار و تسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع ؛

-إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين؛

-صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة لتحسين مناخ الاستثمار ، و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع ، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف تعبيد الطرقات ، ويبين الجدول الاتي الهيئات و الإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد و الخدمات التي يقدمها.

[1] صالح مفتاح ، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد44، 2008 ، ص 117 ،

الجدول رقم(1-6):الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ،توجيه ،تسليم ملف ،إيد اع تصريحات منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء
وزاره العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب ، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source: A NDI, 2004, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie

خلاصة:

من خلال دراستنا للفصل الثاني توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري عانى العديد من المشاكل الاقتصادية بسبب إتباع العديد من السياسات الاقتصادية، ومن أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة خاصة في ظل الاقتصاد الموجه مما أدى إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي، والاهتمام بالاستثمارات الخاصة و الأجنبية التي أصبحت أحد المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري.

و لتحسين مناخ الاستثمار خطت الجزائر خطوات كبيرة في تطوير منظومتها التشريعية حتى أصبحت لا تختلف كثيرا عن تشريعات نظيراتها في البلدان الأخرى، فتشريع الاستثمار بها يتضمن الكثير من الحوافز و الامتيازات المقدمة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، و على الرغم من ذلك لم يكن لهذه الحوافز الانعكاس الايجابي على زيادة الاستثمار، و هذا ما يقودنا للقول بأن توافر الإطار التشريعي المناسب للاستثمار لا يكفي وحده لترقية الاستثمار إذ أن تحسن مناخ الاستثمار يرتبط و يتوقف بالدرجة الأولى على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة و غير بيروقراطية و جهاز مصرفي متطور و تشريع يساير التحولات الاقتصادية المحلية و العالمية و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوضع استراتيجية شاملة.

الفصل الثالث

تفعيل مناخ الاستثمار في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية ومن أجل مواكبة التطورات العالمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لجذب الأموال الأجنبية وزيادة مداخيل الدولة، فحاولت الجزائر تحسين العوامل التحفيزية للاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز والضمانات، وذلك من أجل خلق مناصب شغل والنهوض بالاقتصاد الوطني، و تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة الظروف السياسية و الاقتصادية.

لذلك سوف نتطرق الى تفعيل مناخ الاستثمار في الجزائر لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- تفعيل التحفيز الضريبي لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول :تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن الجزائر تبذل جهود مستمرة لتهيئة و خلق مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية و الأجنبية فقد صدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك لا سيما في فترة التسعينيات و الألفية الثالثة، وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي ولهذا سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: أهمية تطور الاطار القانوني الاستثمار الاجنبي المباشر (الاصلاحات)

من أجل تعزيز مناخ الاستثمار في الجزائر قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية خاصة في الجانب المتعلق بالاستثمارات الأجنبية و سبل جلبها من خلال مجموعة من القوانين.

أولا– قوانين لفترة الستينات:

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونين الأول في سنة 1963 والثاني في سنة1966

1–قانون الاستثمار الصادر سنة 1963:

أصدرت الجزائر أول قانون يتعلق بالاستثمار بتاريخ 26 جويلية 1963 و قد كان هذا القانون موجه إلى رؤوس الأموال الأجنبية، حيث منحهم ضمانات بعضها ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.[1]

أ–الضمانات العامة:

حيث تتمحور الضمانات العامة في أربع نقاط هي: [2]

–حرية الاستثمار للأشخاص الأجانب سواء كانوا طبيعيين أو معنويين؛

–حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري المؤسسات الأجنبية؛

–المساواة أمام القانون و لاسيما المساواة الجبائية؛

– ضمان ضد نزع الملكية، حيث يمكن نزع الملكية بعدما تصبح الأرباح المتراكمة تساوى رؤوس الأموال المستوردة و المستثمرة و يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

ب–المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:

يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات الموجودة، و التي يتكون برنامجها الاستثماري قيمة 5ملايين دينار في مدة 3سنوات و يشترط أن يكون هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية أو يشغل أكثر من 100 يد عاملة دائمة للجزائريين.

---

[1] –أنظر قانون رقم63–277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق ل 2 أوت 1963

[2] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص:06

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد وزيادة على ذلك يمكنها أن تجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة و تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة و طويلة المدى، إضافة إلى ذلك التخفيض الجزائري الكلي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة.

لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي و هذا بسبب شك المستثمرين في مصداقيته وبسبب انتهاج الجزائر سياسة التأميمات (1963-1964)

2- قانون الاستثمار الصادر سنة1966

جاء هذا القانون بعد فشل قانون 1963 حيث تبنت الجزائر قانون جديد للاستثمارات يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية و الضمانات الخاصة به صدر هذا القانون بتاريخ 15 سبتمبر 1966 [1] وهذا تطبيقا لأوامر مجلس الثورة تضمن المبادئ التالية:[2]

أ -الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

قيام الدولة و الهيئات التابعة لها بإنشاء المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية و بمعنى أخر احتكار الدولة للقطاعات الحيوية، و يمكن للمستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب أن يستثمرون في القطاعات الأخرى إلا أن هذا الاستثمار لا يتم بكل حرية و يشترط من آراء الاستثمار في الصناعة أو السياحة لابد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

ب -منح امتيازات و ضمانات للاستثمار:

تخص الامتيازات الاستثمار الأجنبي وهذه الامتيازات تتمثل في منح ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون وهي:

-الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة؛

- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات و هي خاصة بالمؤسسات المتوسطة

-الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

ثانيا-قوانين لفترة الثمانينات:

يمكن تلخيص القوانين الصادرة في هذه الفترة فيما يلي:

1-قانون 82-13المؤرخ في28 اوت 1982: [3]

بعدما كان دور القطاع الخاص ينحصر في أداء بعض المهام الاقتصادية و المتمثلة في مجال التجارة والخدمات دون مجال المحروقات الذي كان احتكار من طرف الدولة، وباعتبار قطاع المحروقات مصدر ايرادات للاقتصاد الجزائري

---

[1] الأمر رقم 06 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات, الجريدة الرسمية, ص: 1202-

[2] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003-2004 ، ص140-141

[3] زغيب شهر زاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة، 2005، ص:72

و نظرا للإمكانية المالية والتقنية الكبيرة التي يحتاجها هذا القطاع أبدت الدولة حاجاتها للقطاع الخاص و الأجنبي الذي يملك هذه الإمكانيات لاستغلال قطاع المحروقات، لهذا تبنت الجزائر قانون 82-13 حيث أهتم هذا القانون بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية .أي أهتم بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط ,ولقد حدد القانون نسبة المشاركة الوطنية ب % 51 و نسبة المشاركة الأجنبية بنسبة % 49 كحد أقصى من رأس مال الشركة

2-قانون86-13 المؤرخ في 19 اوت 1986[1]

جاء هذا القانون لتعديل قانون82-13 وهذا لعدم قدرة هذا القانون على جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في قطاع المحروقات لذلك تضمن قانون 86-13 طرق جديدة لتسير الشركات المختلطة و بطريقة محفزة و مرنة نسبيا، فمثلا الدولة لم تعد مسيرة لهذه الشركات بل تكون مسيرة من طرف مجلس الإدارة ,والذي يكون مسؤولا أمام مجلس المساهمين وهذا على أساس بروتوكول اتفاق، ولقد أبقى القانون على نسبة المؤسسة العمومية نسبة % 51 من رأس المال على الأقل، في حين تمثل دور المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال وتوفير مناصب شغل وتكوين اليد العاملة.

3-قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 [2]

تبنت الجزائر قانون 88-25 موازنات مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال(شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة)، وتتولى صناديق المساهمة تسيرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع.

جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية و الذي عمل على تعويض نظام التسريحات والمطبق مسبقا، وقد دعم بقانون 1995 المتضمن الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية لجميع المؤسسات العمومية الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية ماعدا القمح.

ثالثا- قوانين لفترة التسعينيات (قانون النقد و القرض- قانون الاستثمار 1993):

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونان أولهما في 1990 متعلق بالنقد والقرض والثاني سنة 1993 .

---

[1] مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول المتخلفة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 3-5 اكتوبر 2004 ص 330 .

[2] بشراير عمران، **نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر(غير منشورة), المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2005/2004، ص67.

1-قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

تم إصدار قانون 90-10 من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث نصت المادة 183 على أنه":يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني"،كما قام بإلغاء قانوني 82-13 83-13 اللذان حددا نسبة الشراكة المختلطة (51%-49%)ومنه فتح الأبواب لكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال وإضافة إلى ذلك رد اعتبار إلى البنوك المركزية وذلك بفضل عمليتي الإصدار والإقراض ومنه ظهور البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في عملية تمويل القطاع العام و الخاص دون تميز [1] وتتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد و القرض ما يلي: [2]

-حرية الاستثمار غير أن هذا القانون حدد قطاعات حكر للدولة والهيئات التابعة لها وإلى جانب ذلك وضع شروط لتدخل الرأسمال الخاص؛

- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية و التي وقعت عليها الجزائر؛

-حرية تحويل رؤوس الأموال و ذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه وذلك بعد مرور 60 يوما؛

إن لقانون النقد والقرض آثار ايجابية منها :خلق و ترقية مناصب الشغل وتأهيل الإطارات والعمال وتشجيع على الاستغلال ونقل التكنولوجيا وتوازن سعر الصرف.

2-قانون الاستثمار لسنة1993 :

لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الاستثمار والتي بدأت منذ سنة 1988 حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82-13 86-13، واستبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة؛ ولقانون 1993 شطران:

-الشطر الأول :يكمل ويغير القانون الصادر سنة1990

-الشطر الثاني :هو المرسوم 93-12 المتضمن قانون الاستثمار و لعل أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون كما يلي: [3]

- مبدأ المساواة وعدم التميز بين المستثمرين عموميين أم خواص محلين أم أجانب حيث أن لجميع المستثمرين نفس الحقوق و الواجبات؛

-إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعته،

---

[1] مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول المتخلفة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سطيف،3-5 اكتوبر 2004، ص 331.

[2] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص13

[3] حتحات محمد رضا، **محددات الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر(غير منشورة)، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2007، ص: 80

-مبدأ حرية الاستثمار حرية المستثمر الخاصة سواء كان محلي أو أجنبي ممارسة أي مشروع استثماري و هذا باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية الخاصة بالدولة أو أحد فروعها؛

- التخفيض من إطار تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية و الجبائية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد؛

- ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار و الفوائد الناجمة عنها.

لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع و القوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات ولقد تتابعت صدور القوانين و المراسيم و التشريعات بعد 1993 المهيأة لمناخ الاستثمار في الجزائر من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية

رابعا-قوانين للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية اليوم:

لقد بذلت الجزائر مجهودات في تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف تحسين البيئة الاستثمارية بغية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا من خلال سن مجموعة من القوانين والأوامر والمراسم التشريعية، وكذلك إنشاء الوكالات لترقية الاستثمار.

1-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار:

في إطار يندرج الأمر01 - 03المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطور الاستثمار ونصوص تشرعيه وتنظميه أخرى، حيث أن المادة 30 من الأمر01 - 03 تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي رقم93 -12 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار.

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطلق على الاستثمارات المحلية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز والرخص[1] و لقد تضمن هذا القانون ما يلي:

-زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين ,خاصة الحوافز الضريبة وشبه الضريبية والجمركية؛

-ضمان تحويل رأس مال المستثمر و الأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية؛

2-الأمر03 / 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد والقرض: [2]

من بين أسباب صدور هذا القانون ما يلي:

-الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر؛

-تطوير أدوات الضبط النقدي والمصرفي والمالي؛

-سياسة الصرف لا تعتمد على تسيير التوازنات قصيرة المدى بل يجب أن تعتمد على التوازنات الداخلية والخارجية لمجوعة المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى الخزينة؛

- مراقبة البنوك و المؤسسات المالية و الإشراف بشكل أفضل على سوق النقد؛

---

[1] المادة (1) من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[2] تومي عبد الرحمان، **واقع و افاق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.2000-2001، ص266

– ارتفاع المديونية العمومية الداخلية و الخارجية؛

3– قانون المحروقات رقم05 /03 المؤرخ في مارس 2005 :

إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن و هذا من خلال آثاره الايجابية على التنمية و الاستثمار ومن أسباب هذا القانون: [1]

– تنويع صادرات هذا القطاع و بالتالي زيادة مداخيل الدولة؛

– زيادة مناصب شغل جديدة؛

– زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحليت المياه. ومن أثاره الايجابية:

– انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية و المنشآت الأساسية) إلى يد الشركات الأجنبية وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات، و منه حرمان أجيال المستقبل من هذه الثروات و كذلك تحرير أسعار السلع النفطية في الآجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية.

المطلب الثاني :فرص الاستثمار الاجنبي المباشر

تملك الجزائر هيكلة صناعية متنوعة، فهي تمنح فرصا عديدة للاستثمار في مختلف القطاعات ، وهناك عدة نشاطات يمكن أن تعرض لإمكانية الشراكة كالبتروكيمياء والسيراميك، إلى جانب ذلك توجد فرص لتنمية وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة وهناك عدة إمكانيات وفرص الاستثمار في مختلف القطاعات نذكر منها:

– استصلاح الأراضي (تصريف المياه، التطهير، شبكات المباني، تسميد الأرض ...الخ)؛

– الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة والزراعات الصناعية (كالحبوب الزيتية والطماطم الصناعية والقطن)، إنتاج الأسمدة والأطر المطاطية؛

– التنقيب عن المياه؛

– نشاط تربية الأسماك؛

– المنشآت الأساسية وبنايات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي (تحسين المجال العقاري وحظائر الحيوانات وشبكة تجزئة الأراضي)؛

– إنتاج الكهرباء وتوزيعها العمومي، والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي؛

– البحث والتنقيب في ميادين المناجم والطاقة بما فيها المحروقات؛

– الصناعة القاعدية للصلب والحديد والمعادن (الفولاذ، التصفيح، السباكة، قنوات السدود والأنابيب غير الملحمة)؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 268-269

– إنتاج المنتجات البتروكيماوية القاعدية ، والألياف التركيبية والحبر (الأسمدة الفوسفاتية الآزوتية والعضوية، ...الخ)، وصناعة الزجاج (الزجاج المسطح، زجاج السيارات، القار ورات الصغيرة والأواني الزجاجية، المخبرية والزجاج البصري)؛

– صناعة الأدوات الطبية الثقيلة (مواد بيولوجية، منتجات بيطرية، ...)؛

– صناعة مواد التجهيز (المحركات، المضاغط، آليات التشغيل ومحولات القوة،...)؛

– إنتاج السيارات الصناعية والسيارات الخاصة؛

– النقل بالسكك الحديدية، والترميم البحري، والمواصلات السلكية واللاسلكية؛

– الصيانة والتجديد الصناعي؛

– بناء السكن الاجتماعي؛

– ترميم المواقع التاريخية والأثرية وأشغال حمايتها؛

– السياحة (الفنادق والمركبات السياحية)؛

– نشاط قرض الإيجار؛

– الصناعات التقليدية الفنية وصناعية العتاد المدرسي والتربوي (أدوات مخبرية مثلا)؛

– الإنتاج ذو الطابع الثقافي أو الفني (طبع كتب الأطفال والمدارس والجامعات).

المطلب الثالث: دور الاجهزة المكلفة بالاستثمار في دعم الاستثمار الاجنبي المباشر

ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين المدعمة للاستثمار في الجزائر إنشاء:

أولا–وكالة ترقية ودعم الاستثمارات:

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93– 5المؤرخ في 05 أكتوبر1993 المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعها وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94 –319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 صلاحيات الوكالة، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وتتمثل مهامها أساسا في[1] :

–تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثماري؛

–تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية؛

–تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها؛

–تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار؛

–تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار؛

–تحري تقييم مشاريع الاستثمار واحصائه؛

–تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 105

-تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛

-تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

لقد خولت لهذه المؤسسة الحكومية ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 والتي تحولت فيما بعد إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار.

ثانيا – لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها:

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي، حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية لإنجاز الاستثمار الاقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه، ففي إطار تدعيم وتحفيز الاستثمار من هذه الناحية فإن مسألة العقار أوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها المعروفة ب (**CALPI**).

تأسست لجنة (CALPI) بناء على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الاراضي للمستثمرين ومن بين أهم مهام لجنة (CALPI):

-أنها مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات؛

-الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الإدارية، المرتبطة باكتساب الأرض للاستثمار؛

-تكمن مهمتها أيضا في نشر واعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين الاجراءات والخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض وكذا التعليمات حول البناء وكذا نشر العناوين ورقم الهاتف والفاكس للهيئات المعنية.

تسير هذه اللجنة من الولاة مباشرة، وتحدد أوقات الاجتماعات من طرفهم وذلك بعد استقبال الطلبات المودعة من طرف المستثمرين حيث يجب أن يتم الرد عليها في أجل لا يتعدى 30 يوم اعتبار من تاريخ الإيداع.

ثالثا –المجلس الوطني للاستثمار:

أسس المجلس الوطني للاستثمار CNI (Conseil National de l'Investissement) من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على نص الأمر رقم 01- 03المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم، [1] وهذا من أجل التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،(ANDI) أنشأ من طرف السلطات العمومية لدعم وتطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة ويتولى المجلس بالخصوص المهام التالية: [2]

-يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛

-يقترح تدابير واجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة؛

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47، مرجع سبق ذكره بتاريخ 22 أوت 2001

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

-يدرس كل اقتراحات لتأسيس مزايا جديدة وكذا تعديل للمزايا الموجودة؛

-يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛

-يقوم أيضا بالإضافة إلى الاجراءات المذكورة سالفا بتحديد قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها

-من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته؛

-يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

رابعا –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Agence National de Développement de l'investissement (ANDI) قد حلت محل وكالة ترقية الاستثمارات (APSI) وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 -09-2001 تقوم الوكالة بممارسة مهامها في (7) سبع مجالات بارزة هي:

- **إعلام** : استقبال واعلام المستثمرين؛
- **تسهيل**: التعرف على القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات واقتراحات معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة؛
- **ترقية الاستثمار**: ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج؛
- **إرشاد**: تقديم النصح ومواكبة المستثمرين بوجود الأوعية العقارية (الوعاء العقاري وضمان تسيير محفظة العقارات؛
- **تسيير المزايا** المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع؛
- **متابعة**: ضمان خدمة الملاحظة، الإحصاء لتقدم المشاريع المسجلة. إضافة إلى ما سبق ذكره فإن الوكالة مكلفة أيضا بما يلي:

-وضع أو إنشاء الشباك الوحيد؛

-تحديد فرص الاستثمار وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين؛

-تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية الملائمة لمعالجتها.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر العاصمة وللوكالة هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات وهي :الشبابيك الوحيدة اللامركزية وهو ما نصت عليه المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01- 3المؤرخ في 20 أوت 2001 ، هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولايات.

خامسا –الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري:

تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا لصلاحيات كل هيئة، قامت الدولة بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري) بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 07- 19 المؤرخ في 23 أبريل 2007 ، هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ومقرها في الجزائر العاصمة، مجلسها الإداري يتكون من 9 ممثلين عن وزارات الحكومة بالإضافة إلى ممثل الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم وممثل عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من مهام الوكالة:[1] :

–مهمة الوساطة، فهي تسير وفقا لاتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها؛

–تقديم المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقارية وآفاقه؛

–يتمثل نشاط الضبط بالنسبة للوكالة في المساهمة من أجل إبراز السوق العقارية الحرة الموجهة للاستثمار؛

–بنك للمعلومات عن شغور الأراضي.

سادسا – إنشاء لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار:

تم إنشاء لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات وضبط العقار بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 07-120 المؤرخ في 23 أبريل 2007 تشكل هذه الجنة على المستوي المحلي (الولاية)، حيث أن الوالي أو ممثله رئيسا، بالإضافة إلي ممثلين عن عدة مديريات ولائية من مهامها:[2]

–إنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوي الولاية؛

–مساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعهم الاستثمارية؛

–تشجيع جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء الأراضي متهيئة ومجهزة لاستقبال الاستثمارات؛

–المساهمة في الضبط والاستعمال العقلاني للعقار الموجه للاستثمار في إطار الاستراتيجية المحددة من الولاية مع الأخذ بعين الاعتبار على الخصوص التجهيزات العمومية؛

–جعل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية الموجهة للاستثمار في متناول المستثمرين عن طريق كل وسائل الاتصال؛

–اقتراح إنشاء مناطق صناعية أو مناطق نشاطات جديدة؛

–متابعة إقامة وانجاز المشاريع الاستثمارية وتقييمها.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 07 المؤرخ في 23 أفريل 2007، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2007 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي.

[2] مرسوم تنفيذي رقم07-120 المؤرخ في 23 أفريل 2007 ، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2007

المبحث الثاني : تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر

يحتاج النشاط الاستثماري إلى وجود مؤسسات مستقرة وأحكام واضحة ليتسنى له أن يعمل بكفاءة، وذلك يتطلب تشريعات ملائمة لتنظم عملية الاستثمار، ولقد عملت الجزائر علي مسالة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل المرحلة . ومع الوضع الحقيقي لعلاقة القطاع العام والقطاع الخاص وقدرات كل منهما، كما أن الاستثمار الاكثر شيوعا في بلدنا هو في ميدان المحروقات ومن ثم كانت لهذا الجانب قوانين خاصه تحكمه .

المطلب الأول: مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر

تتمثل أهم مقومات ناخ الاستثمار في كل من المقومات السياسية و التشريعية بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية.

أولا– المقومات السياسية والتشريعية:

يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي أحد الشروط الأساسية لتوفير مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و بالنسبة للجزائر وحسب التقارير الدولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع، فالمقاربة الثانية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي وذلك عن طريق المشاركة العسكرية وكذا مخطط المصالحة الوطنية أعطت نتائج معتبرة مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

ولكن رغم وجود عدة مجهودات في ما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن بعض العراقيل القانونية لا تزال قائمة، وبالتالي من أجل وضع سياسة حقيقية لتطوير الاستثمار يصبح من الضروري تحسين الجهاز التشريعي والمؤسساتي الموجود حاليا، و البحث عن السبل الكفيلة من أجل التطبيق الكامل وبكل شفافية للنصوص المعمول بها وتفادي التفاوت المتكرر بين النصوص الرسمية والواقع .

إن تطوير الإطار القانوني للاستثمار يجب أن يتم باستمرار وذلك من أجل ضمان للجزائر الحصول على حجم متزايد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة أكثر منه ؛ خاصة في ما يتعلق بالتوظيف والنقل والتكنولوجيا.[1]

ثانيا–المقومات الاقتصادية :

وتتمثل في: [2]

1–عوامل السوق:

إن سكان الجزائر في تزايد مستمر يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل، أما نسبة النمو الديمغرافي التي كانت من أعلى النسب عالميا ب 3.4%.

[1] – Guide de l'investissement et de l'investisseur. Algérie-investie 2002-2004 collection Guide - plus p 40

[2] - CIA The world fact book. Www. CIA world factBook.org

2-عوامل الكفاءة :

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنيه تحتية جيدة المستوى، كما هو معلوم ويقصد بالبنية التحتية للطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية الصرف الصحي ، محطات القوى الكهربائية و خطوط الطيران والمطارات وشبكات المواصلات الداخلية بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية ولدينا:

أ- المناطق الصناعية:

في ما يتعلق بالمناطق الصناعية تتابع الجزائر ما بداته منذ 1970 في بناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء البلاد، حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال و تم تشييد المطارات لتسهيل نقل المواد المصدرة و المستوردة ورصدت الحكومة مبالغ ماليه لإعادة تهيئه المناطق الصناعية و إنشاء مجمعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط الصناعي وفق هيكلة جديدة في محاولة لإدراك النقائص المسجلة .وخصت 36 منطقة الصناعية بتكلفه إجماليه تقدر ب1.9 مليار دينار جزائري. واضيفت لعمليات شملت 47 منطقه الصناعية بتكلفة إجمالية فاقت 8 مليار دينار الجزائري.

مع الاشارة إن الجزائر تتضمن 726 منطقة صناعية ومنطقة نشاط علي المساحة الاجمالية تتجاوز 15 الف هكتار .

ب- وسائل الاتصال:

ولدينا

- **الطرقات:** لاتزال شبكة الطرقات السريعة جد ضعيفة بعض مئات من الكيلومترات فقط حيث تبلغ 640 كلم مما دفع السلطات العمومية لتسريع في إنجاز الطريق السريع شرق غرب الذي يتوقع أن يغطي 2000 كلم والمتوقع الانتهاء من أشغاله سنه 2012، في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع وهي الأكثر كثافة في إفريقيا ب 324 107 كلم .بمعدل 3.7 كلم لكل 1000 ساكن بينما بلغ طول الطرق غير معبدة 344 32 كلم؛
- **النقل بالسكك الحديدية** : تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كيلومتر وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة، علما بأن جزء قليل منها مزود بالكهرباء و المقدر ب 283 كلم، و 215 كيلو متر ذات مسارين كما يوجد أيضا 1085 كلم من السكك من الحجم الضيق، إن قدم الحظيرة و البنية التحتية للسكك الحديدية دفع بالحكومة الجزائرية إلى وضع خطة من أجل عصرنة وتطوير هذا القطاع، وإعادة هيكلة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية حيث تهدف الدولة الجزائرية إلى الوصول إلى2.6 مليار مقاعد معروضة في الكيلومتر مقابل 800 مليون مقعد عام 2004؛

- **النقل الجوي**: يوجد 136 مطار 13 منها ترقي للمقاييس الدولية، وتم تخصيص اعتمادات ضخمة من خلال قانون المالية لعام 2003 من أجل إنجاز مطار الجزائر الجديد بطاقة كبيرة جدا ومجهزة بأحدث التجهيزات. كما أن الهدف المسطر هو تحرير نسبه 25 بالمئة من رأس مال الشركة النقل الجوي، أما شبكة النقل الجوي الداخلية جد متطورة 54 من هذه المطارات ذات مدارج معبدة؛
- **المرافئ** : 40 ميناء.11 منها لصيد والتجارة (الجزائر. عنابة. بجاية. بني صاف. دلس . الغزوات. جيجل. مستغانم. وهران. تنس.) وميناءين 2 مختصين في المحروقات سكيكدة و ارزيو؛
- **المواصلات السلكية واللاسلكية**: إن قطاع الاتصالات عرف تطورات سريعة خلال السنوات القليلة الماضية خاصة بعد إلغاء احتكاره من طرف الدولة في عام 2000 وذلك عن طريق الفصل بين أنشطة البريد وتلك خاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية، كما تم إحداث سلطه مختصة بتنظيم البريد والمواصلات ؛كما أن قانون 5 أوت 2000 الخاص بالمواصلات السلكية واللاسلكية يسمح بثلاثة أنظمة من الاستثمار والترخيص الموافقة والتصريح البسيط وتعد حظيرة الهاتف الثابت .2.6مليون خط منها 30 % لحساب الادارات والتجار و المصالح والمؤسسات .أما نسبة استفادة المواطنين تبقى جد ضعيفة باقل من 30 %.

3- عوامل الموارد :

إن الاستثمارات الأجنبية تتدفق على البلدان التي تتوفر بها يد عاملة مكونة و مدربة بالنسبة للجزائر فإنها تتوفر على شريحة كبيرة من اليد العاملة المدربة مقارنه بدول المنطقة، كما يلاحظ أن هناك اهتمام كبير بكل من قطاع التعليم و التكوين من خلال توفير عدد هائل من الجامعات والمعاهد والمدارس بهدف الرفع من مستوى التكوين فلقد تم إدخال عدة إصلاحات في هذا المجال حيث تم إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال كوسيلة بيداغوجية، كما أن هذه الإصلاحات سمحت بتدعيم الوسائل المتاحة في القطاع التربوي مما أدى إلى تخفيض عدد تلاميذ بالنسبة لكل أستاذ ولكل قسم. حصر العدد 28 و 27 تلميذ بالنسبة للطورين الاول والثاني من التعليم الأساسي و 19 تلميذ بالنسبة للتعليم الثانوي وذلك خلال سنه 2003. وهو أضعف مستوى مقارنة بباقي دول المنطقة.[1]

ووفقا للمؤشر الدولي للتنمية البشرية. وحسب مناخ الاستثمار في الدول العربية في عام 2005، فقد اعتبرت الجزائر من بين الدول العربية التي أظهرت حسنا في الترتيب في المؤشر، وتم تصنيفها ضمن شريحة الدول ذات تنمية بشرية متوسطة.

[1] - Perspective économiques en Afrique 2004/2005 p 96-97 www.oecd.org/dev/pea

المطلب الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر

لقد تم تقدير التعهدات الخاصة ب 184 مشروعا بمفهومها الواسع لأي استثمار أجنبي مباشر أصحاب الامتياز و بائعي الجملة، حيت كان أصحابها (المستثمرون الأجانب) ينوون أقامتها بالجزائر لوحدهم أو في إطار الشراكة (إنشاء شركات مختلطة) بحوالي 73 مليار دج و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–1): الوضعية العامة لعمليات الاستثمار المختلفة في الجزائر(2010–2013)

أصناف العمليات	عدد المشاريع	التكلفة بالدينار الجزائري	التكلفة بالدولار الأمريكي	التكلفة الإجمالية بالدينار الجزائر
الاستثمار الأجنبي المباشر	89	6.639.477.18	1.030.821.24	29.300.311.61
وكلاء التوزيع	66	7.021.761.62	1.436.969.67	38.575.397.41
تجار الجملة	31	664.600.00	199.264.00	5.040.437.44
المجموع	184	14.979.838.60	2.666.953.91	72.946.146.46

Source: Media Bank Bilan Des Investissement Agrées Par Le Conseil De La Monnaie Et Du

اعتمادا على المعطيات السابقة نجد بالرغم من مجلس النقد و القرض قد وافق على 105 ملف المتعلقة بالاستثمارات المباشرة إلا أننا نجد سوى 87 منها محققة في الجزائر و 13 أخرى متجهة للخارج و 5 منها لم يصدر في حقها قرارا رسميا في حين تمثل الاستثمارات 40 % من الإجمالي مركزه في قطاعات مهمة من قطاع المحروقات الزراعية و الصيد مواد البناء الكيمياء و المطاط ، البلاستك و هدا ما يؤكده الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-2):التوزيع القطاعي لاستثمارات الأجنبية المباشرة(2010-2013)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	التكلفة	
		بالعملة الوطنية	بالعملة الصعبة
كيمياء البلاستك و المطاط	17	1289.311	56.329
خدمات بترولية	06	257.166	25.467
الفلاحة و الصيد	12	276.166	301.312
صناعات حديدية ميكانيكية	14	979.892	85.395
خدمات مقدمة للشركات	15	10.075	2.663
مواد البناء	01	939.041	175.011
تجارة	06	8.784	600.00
مالية	01	402.992	14.723
محروقات	04	1.011.780	271.023
نسيج	05	16.397	2.420
صناعات زراعية	03	331.142	22.659
مواصلات	03	59.352	8.279
أشغال عمومية	01	15.536	2.588
ماء الطاقة	01	321.656	14.476
الخشب و الفلين	02	13.295	1.006
قطاعات مختلفة	05	760.890	40.863
المجموع	87	6.693.477	

المصدر: : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقرير الاستثمار في الجزائر لسنة 2014

أولا-التوزيع القطاعي الاستثمارات في ضل ترقية الاستثمارات:

يرجع تحسين الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة بين 2010-2014 لعدة أسباب منها: [1]

- تحسن المؤشرات الاقتصادية لاسيما في مجال التحكم في المدينة و نسب التضخم؛
- تقديم برنامج إصلاح الاقتصادي وتطور التشريعات و جهود الحكمة في ترويج مناخ الاستثمار.

تقسيم الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 إلى مرحلتين من حيث توزيع المشاريع على القطاعات من جهة و ترتيبها حسب جاذبية القطاع من جهة أخرى و دلك كما يلي:

[1] مجلة الاقتصاد و الأعمال، الشركة العربية للصحافة بيروت ، سبتمبر 2014 ، العدد 277 ص 46

1-توزيع المشاريع على القطاعات لفترة (2014-2015)

إذ تعتبر هده الفترة بداية الانطلاقة حيث تم إحصاء خلالها 78 مشروعا من بينها 52 مشروع متعلق بالصناعة و هو يتمثل 64 % من إجمالي المشاريع و 12 مشروع تم توزيعها على بقية القطاعات (الخدمة السياحية) من بينها المشاريع المتبقية وزعت على قطاعات النشاط الأخرى.

2-توزيع المشاريع على القطاعات للفترة(2007-2014)

يلاحظ من خلال تتبع المشاريع الاستثمارية أن قطاع الصناعة هو أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيت يغطي 59 % من إجمالي المشاريع المعتمدة خلال هذه الفترة أي بتكلفة إجمالية تقدر ب 53%من المبلغ الإجمالي للمستثمر؛ و تحتل قطاعات الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة من حيث درجة الأهمية إذ تحصل على نسبة 19 % من إجمالي المشاريع المعتمدة و بتكلفة تعادل 29 % من إجمالي تكلفة المشاريع المعتمدة بتكلفة تعادل 10110 مليون دينار جزائري و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-3) : التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر(2007-2014)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	16	4	9832	6
الصناعة	233	59	86470	53
البناء و الأشغال العمومية	38	10	10110	6
السياحة	15	4	8091	5
الخدمات	75	19	48119	29
الصحة	2	1	545	00
التجارة	18	5	1293	1
المجموع	397	100	164460	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقرير الاستثمار في الجزائر لسنة 2014

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج أن هناك تنوع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هذا ما يعنى بعث الثقة في الاقتصاد الجزائري من جراء التحسن الملحوظ في معدلات النمو الخاصة بالقطاعات الموالية، الصناعة الخدمات و البناء و الأشغال العمومية أي بزيادة تقدر ب 108 مشروع في قطاع الصناعة/ 33 مشروعا في قطاع الخدمات 10 مشاريع في قطاع البناء و الأشغال العمومية.

3-التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون تطوير الاستثمار 2011- 2013

ان التوزيع القطاعي لنوايا الاستثمار الأجنبي لفترة 1-1-2011 الي 31-12-2013 يوضح أن القطاع في صدارة المشاريع الاستثمارية. إذ سجل الاستثمار في هذا القطاع يعد منخفضا إذا ما قورن بتكلفة

الاستثمار في قطاع الخدمات ؛ إذ تمثل التكلفة الأولية ب 54436 مليون دج و بنسبة 24 % من إجمالي تكاليف المشاريع الاستثمارية أم التكلفة الثانية فهي تعادل نسبة 81 % من مجموع تكاليف المشاريع الاستثمارية و ذلك بمبلغ 161040 مليون دينار جزائري في حين نجد عدد مكلفات الاستثمار في هذا القطاع هي 57 مشروع أما باقي المشاريع فهي تتوزع بنسب ضئيلة على باقي القطاعات و يمكن توزيع هذه الاستثمارات الأجنبية لسنة2011 على النحو التالي:

أ– الصناعة الصيدلانية:

إذا تم اتفاق شراكة بين المعهد الطبي الوطني و مجمع صيدا ل الجزائري إذ هذا الأخير مساهم بنسبة مئة في المائة في مصنع الإنتاج للمعهد الجزائري إذ عمل على خلق 250 منصب عمل و من ناحية أخرى ؛ تم تأسيس شركة مختلطة بين صيدا ل و مخبر ' أفونتي" بنسبتي 30 و 70 % على التوالي ، إذ يقدر هذا الاستثمار ب 200 مليون دج قادر على إنتاج 20 مليون وحدة في السنة ؛ و قد أنشئت هده الاتفاقية 120 منصب عمل.

ب –الصناعة الغذائية :

عرف هدا القطاع تميزا من ناحية الشراكة الأجنبية يمثل محرك النمو في الجزائر فخلال أكتوبر 2011 تم إمضاء اتفاقية بين دانون وشركة جرجرة وذلك من أجل أنتاج يا غورت إذ تقدر تكلفة المشروع ب 28 مليون أورو ونصت هده الاتفاقية على تأسيس شركة دانون جرجرة الجزائري .

ج – القطاع المالي:

في هدا القطاع تم تأسيس عدت بنوك فرنسية كسويستي جنيرال و البنك الباريسي و ذلك اعتمادها عدة وكالات محلية في الجزائر و ذلك من جل تقديم خدماتها المالية للقطاع المالي للجزائر و الجدول الموالي يؤكد ذلك :

الجدول رقم (3–4): التوزيع القطاعي عن المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1–1–2011 الي 31–12–2013

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	تكلفة الاستثمارات (مليون دج)	النسبة %
الزراعة	2	1	6	0
الصناعة	137	67	54636	24
البناء والأشغال العمومية	6	3	4536	2
السياحة	4	2	4500	2
الخدمات	57	27	161040	71
الصحة	3	2	2100	1
المجموع	209	100	226818	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقرير الاستثمار في الجزائر لسنة 2014.

و في سنة 2013 أصبحت الجزائر تحتل المرتبة الثانية من حيث التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بعد أفريقيا الجنوبية و مصر و دلك بمبلغ 2.3 مليار دولار و هذا الرقم تم اعتماده من طرف المجلس الوطني للاستثمار؛ أما عن توزيع هدا المبلغ إذ تم تأسيس شركة مختلطة بين الشركة الجزائرية للطاقة و الشركة الأمريكية ذلك من اجل إنشاء مصنع لتحلية مياه البحر يقدر تكلفة هدا المشروع ب 450 مليون دولار.

و من جهة أخرى سيتم منح الشركة الوطنية الكويتية الثالثة للهاتف النقال بمبلغ 1.1 مليار دولار منها 421 مليون دولار لشراء هذا الترخيص و الباقي الاستثمارات في التجهيزات .

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم في هذا المطلب دراسة النقاط الموالية.

أولا– التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل النقد و القرض:

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–5): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون النقد و الصرف.

الدول	عدد المشاريع	الاستثمارات الأجنبية	
		بالعملة الوطنية	بالعملة الأجنبية
فرنسا	22	1700760.40	148455.47
إيطاليا	19	2109526.00	412776.94
اسبانيا	12	572154.57	159566.94
باقي دول أروبا	14	1089797.71	16502.11
المجموع 1	67	5742238.68	837301.17
دول المغرب العربي	8	149105.00	10595.44
باقي الدول العربية	4	340075	23400.00
المجموع 2	12	489280.00	33995.44
أمريكا الشمالية	6	676341.00	158351.00
روسيا	1	5000.00	990.00
المجموع 3	7	6813441.00	159341.00
المجموع الكلي	87	6912859.6	1030821.24

Source: Media Bank Bilan Des Investissement Agrées Par Le Conseil De La Monnaie Et Du Crédit Op-Cit février 2016, p19

من خلال هدا الجدول يمكن استنتاج أن تواجد المستثمرين الأوروبيين بقوة ليس بجديد تطرأ لوجود عدة مبررات من بينها التقارب الجغرافي بين أوروبا و الجزائر إذا تم التدقيق و تقسيم المستثمرين حسب جنسيتهم يتضح أن

أكبر دولة مستثمرة في الجزائر هي فرنسا إذ تحتل الصدارة من بين الدول الأوروبية و العالمية على حد سواء، و ذلك من خلال مساهماتها المقدرة ب % 25من إعداد المشاريع الاستثمارية.

و ترتكز أهم الاستثمارات الفرنسية بالجزائر في قطاع المحروقات الخدمات البترولية بنسب % 60 بينما 50%من المشاريع الإيطالية تتجه نحو قطاع الفلاحة و الصيد البحري في حين لا يمثل قطاع المحروقات و الخدمات البترولية الأعلى نسبة % 25 أما الاستثمارات المباشرة الإسبانية فتعرف تركيزا كبيرا في قطاع المحروقات بنسبة 73.% يلاحظ غياب أكبر الدول الأجنبية المباشرة في العالم خلال تلك الفترة وهي كل من اليابان، أمريكا وألمانيا.

ثانيا– التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون ترقية الاستثمار (1963–2000)

بناء على ما تم التصريح به فيما يخص مشاريع استثمارية لدى الوكالة رغم متابعة الاستثمار فإنه يمكن تقديم المشاريع حسب أصولها الجغرافية بدءا من تاريخ العامل بقانون الاستثمار و ذلك خلال الفترتين:

1–فترة 2013–2015

وهي فترة انطلاق العمل بقانون الاستثمار حيث يتميز بتدقيق رؤوس الأموال الأجنبية على شكل تصريحات لنوايا الاستثمار في الجزائر حيث أكدت هده التصريحات هيمنة الشركاء التقليديين على أغلب المشاريع وعلى رسهم فرنسا ب 18 مشروعا وهو ما يمثل 20.07 % من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال هده الفترة ويمكن ابراز ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) : التوزيع الجغرافي لنوايا الاستثمار الأجنبي (2013–2015)

الدول	عدد المشاريع			النسبة
	2013	2014	14–15	
فرنسا	16	2	18	23.07
إيطاليا	12	1	13	16.66
اسبانيا	7	3	10	12.82
بلجيكا	4	3	7	9.00
المجموع 1	39	9	49	61.55
أمريكا	3	2	5	6.41
كندا	3	1	4	5.12
دول أخرى	16	5	21	26.92
المجموع 2	22	8	30	38.45

المصدر : فطيمة حفيظ، **الشراكة الأورو متوسطية و إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2000 ، ص1

2-الفترة 2004-2014 :

إن التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ؛و يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3-6): توزيع الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2014/2004

الدول	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب العمل	النسبة %	تكلفة الاستثمار)مليون دج(	النسبة %
فرنسا	127	21	18512	26	30189	7
إيطاليا	67	11	9061	13	17251	4
إسبانيا	49	8	5576	8	16588	1
تونس	36	6	2091	3	4348	1
ألمانيا	31	5	7667	11	12937	3
الصبن	30	5	2768	4	4295	1
سوريا	30	5	2091	3	2560	0
الأردن	42	4	1394	2	14252	4
تركيا	24	4	2788	4	4580	1
و م أ	23	4	2576	4	8625	2
بريطانيا	18	3	3485	5	8423	2
بلجيكا	18	3	2788	4	4430	1
كندا	17	3	1390	2	31254	7
سويسرا	12	2	1125	2	1560	0
مصر	12	2	2185	3	32484	7
السعودية	11	2	2070	3	8740	2
ليبيا	6	1	680	1	8125	2
قطر	6	1	590	1	11994	3
البحرين	6	1	596	1	4378	1
هولندا	5	1	643	1	1081	0
العراق	5	1	197	0	1263	0
شركات متعددة الجنسيات	4	0	658	1	18120	4
النمسا	4	0	146	1	1229	0
البهاماس	4	0	594	1	1371	0
قبرص	4	0	180	0	1897	0
أوروبا الجنوبية	4	0	671	1	1256	0

الأمارات العربية	4	0	1390	2	133696	31
إيرلندا	4	0	2091	0	1005	0
فلسطين	4	0	165	0	1179	0
أوكرانيا	4	0	165	2	121	0
اليمن	3	0	230	0	1079	0
افريقيا الجنوبية	1	0	1380	0	969	0
	1	0	216		0	0
الدانيمارك	1	0	196	0	1120	0
	1	0	224	0	1171	0
اليونان	1	0	186	0	8724	0
اليابان	1	0	215	0	1496	0
لكسمبورج	1	0	201	0	197	0
المغرب	1	0	150	0	17	0
بولونيا	1	0	279	0	172	0
السنغال	1	0	231	0	21564	0
التشيك	1	100	--	0	21564	0
الهند	606		69700	100	431278	10
المجموع						00

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقرير الاستثمار في الجزائر سنة (01-02-14)

نستنتج من الجدول ما يلي: بقاء الدول الأوربية أكبر الدول المستثمرة في الجزائر و ذلك بحصة تفوق 50 % من إجمالي عدد المشاريع حيت تتقدمهم فرنسا ب 21 % أي ما يمثل 127 مشروع إجمالي عدد المشاريع بتكلفة تقدر ب 30189 مليون دينار جزائري.

زيادة الاستثمارات المباشرة العربية في الجزائر، إذ و صلت إلى 167 مشروعا بعد ما كانت 12 مشروع خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013 إذ تمثل 27.63 %من مجموع عدد المشاريع و ذلك بتكلفة تصل إلى 23720.9 مليون دج و هو ما يمثل 55.55 % من إجمالي تكاليف المشاريع ، بحيث يمثل منها الأمارات المتحدة حصة الأسد إذ تعادل 56.36 % من تكلفة المشاريع العربية 31 % من إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية.

انفراد فرنسا بمقدمة إنشاء مناصب العمل المستحدثة و تقدر ب 15812 منصب عمل نسبة 26 % على الرغم من أن عدد المشاريع المستثمرة هي 67 مشروعا.

المبحث الثالث : تفعيل التحفيز الضريبي لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعبر مفهوم السياسة الضريبية عن الطرق و الوسائل التي تستعملها الدولة من أجل تنشيط سياستها الاقتصادية بهدف التوفيق بين مصالح الدولة من جهة و الأعوان الاقتصاديين من جهة أخرى، وللسياسة الضريبية أثار إيجابية و سلبية على آثار تشجيع الاستثمار عن طريق الضرائب بشكل عام ثم ننتقل إلى الاستثمارات الوطنية.

فقد تعددت تعاريف سياسة التحفيز الضريبي للاستثمارات، و بالنظر إلى تعدد أشكالها نجد أن الدول تتبناها بغية تحقيق أهداف مسطرة من جوانب عدة و قصد فعالية هذه السياسة لابد من توافر مجموعة من الشروط.

المطلب الأول :ماهية التحفيز الضريبي(تعريف–أهداف)

التحفيز الضريبي يعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظيرا التزاماتهم تقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم و العمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

أولا– تعريف التحفيز الضريبي :

يعرف التحفيز الضريبي على أنه: "نظاما يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكلفة للاقتصاد القومي، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة"[1].

ويمكن تعريف التحفيز الضريبي على أنه: "مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة".[2]

فالتحفيز كمفهوم اقتصادي مصطلح حديث نسبيا، يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي التي تتخذها السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين.[3]

فالتحفيز الجبائي يمثل الطرق التي تحقق السياسة الضريبية هدفها زيادة الاستثمار أو تنمية أي إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني تدفعه إلى اتخاذ قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.

---

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص:112-113.

[2] صحراوي علي، "**مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي**"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992 ، ص 91

[3] ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 177

فالتحفيز الجبائي نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة، أي أن هذه الحوافز وفقا لهذا المفهوم تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة بحيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحفيزات الضريبية "أنها عبارة عن تلك الإيرادات الضريبية التي تخلت أو تنازلت عنها الدولة، وهي في الأصل عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة ممنوحة لتحفز بها المستثمرين، أي تمنحها ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى بعض الأعوان والذين يلتزمون بشروط معينة تحدد طبيعتها الدولة كتحديد طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد".

على العموم فالتحفيز الضريبي هو مجموعة من الإجراءات و الترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم بقيمة نقدية، تمنحها الدولة للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، لكامل الاستثمارات أو لبعضها قصد تحقيق أهداف معينة، كأن تهدف الدولة مثلا إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف الاستثمار فيها أو أن يسعى إلى تنمية مناطق معينة ....الخ. (1)

ثانيا–أهداف التحفيز الضريبي:

تسعى سياسة التحفيز الضريبي من خلال ما تقدمه من مزايا إلى تحقيق جملة من الأهداف من حيث أهميتها متنوعة و من حيث طبيعتها، وبالرغم من كون أن سياسة التحفيز الضريبي تقتضي على الدولة التضحية بإيرادات مالية ضخمة التي تعتبر من قبيل النفقات الضريبية التي تتحملها ميزانيتها إلا أنها ترمي من خلال ذلك إلى إحداث آثار إيجابية و أبرزها:

1–الأهداف الاقتصادية :

حيث تشجع الحوافز الضريبية تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي و من ثمة حجم التكاليف خاصة و أن المشاريع الاستثمارية عادة ما لا تحقق أرباحا كبيرة، كما تهدف أيضا إلى تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج و تخفيض تكلفة اليد العاملة من جانب ، وتخفيض تكلفة الاستثمار و من ثمة إمكانية منافسة السلع الأجنبية و العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من جانب آخر. (2)

وتتمثل الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي فيما يلي : (3)

– تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغائه كليا، ومن ثم نقص حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز، مما يجعلها توجه هاته الوفرات الضريبية إلى الاستثمار، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية؛

---

[1] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، ص316

[2] قويدري كمال، "**السياسة المالية و أثرها على الاستثمار في الجزائر**"، مذكرة الماجستير، تخصص نقود، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب ، البليدة، الجزائر ، 2006 ، ص 99

[3] يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية تحليل مقارن**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 60

– دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ليس فقط للقيام بعملية التنمية بل استمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع، على الأقل في المراحل الأولى من حياة المؤسسة الخاصة؛

– تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا؛

– توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛

– زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي، ومنه نمو الفروع الإنتاجية، مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.

2– الأهداف الاجتماعية:

تهدف سياسة التحفيز الضريبي إلى تشجيع المشاريع التي تعمل على توفير مناصب الشغل وتتمثل فيما يلي:[1]

– امتصاص البطالة: المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالتحفيزات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكن من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية يتطلب تسييرها وتشغيلها يد عاملة جديدة؛

– تحقيق التوازن الجهوي: ويتم ذلك من خلال الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة المراد تنميتها وتطويرها، من أجل تقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا، مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي وخلق جو مستقر للسكان؛

– التوزيع العادل للدخل: يمكن أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي من المكلفين وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع مثل: الصحة، التعليم، والمرافق العمومية ... الخ، فمعظم التشريعات الضريبية تسمح بإعفاء ضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين لأنه لا يصل إلى حد محدد قانونا، مما يحقق عدالة في الاقتطاع من المكلفين بالضريبة.

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة و السياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1981، ص 34

المطلب الثاني :سياسة التحفيز الضريبي كمدعم للاستثمار الاجنبي المباشر

يتطلب نجاح سياسة التحفيزات الضريبية لجذب المستثمر. أن تتزامن مع وضع الدولة لمجموعة من الشروط والسياسات الواجب إتباعها من طرف المستثمر حتى يحصل على التحفيز الذي تبتغي الدولة الحصول منه على الفوائد التي تحقق الأهداف الموضوعة منها توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق أهداف السياسة الضريبية. ومنه تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وعلى الدولة المانحة للتحفيزات الضريبية أن تتقيد بمجموعة من الشروط والسياسات الواجب إتباعها والتي تكون مدعمة بدراسات لتدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر وفق العناصر التالية :

– الظروف الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية المحيطة بتطبيق الإجراءات التحفيزية ؛

– دراسة تنبؤيه للتغيرات المستقبلية ؛

– طبيعة ومدة هذه التحفيزات ؛

– تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر على المستفيدين من التحفيزات الضريبية ؛

كما تسمح التحفيزات الضريبية بتوفير موارد مالية على مستوى المؤسسة. وتتوقف فعاليتها على مدى توظيف تلك الموارد في المشاريع الاستثمارية ضمن مخططات التنمية. وفي هذا المجال يتعين على الدولة توجيه المؤسسات نحو الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المعايير التالية: [1]

يجب أن ينصرف تطبيق التحفيزات الضريبية إلى النشاط ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية

– أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط إذ لا معنى لتحريض ضريبي موجه إلى نشاط لا يستفاد منه.

– تجنب اتخاذ القرارات تحت ضغوط سياسية أو تعقيد الإجراءات وتضييع الوقت حتى لا تضعف عزيمة المستثمرين ولا تحد من رغبتهم في الاستثمار .

– أن يكون حجم التحفيزات الضريبية معتبر بحيث تحفز المستثمر على الاستثمار .

– تقييم مردودية الإعفاءات الممنوحة في إطار سياسة التحفيزات الضريبية، وذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة ، وفي هذا المجال يجب توفر إحصاءات عديدة حول حجم الاستثمارات الجديدة التي أنشئت في ظل القوانين المنظمة لهذه التحفيزات وتوزيع هذه الاستثمارات بين الصناعات المختلفة ، حجم رأس المال المستثمر، حجم العمال المستخدم، والأجور الموزعة.

تسعي معظم الدول في العالم خاصة الدول النامية إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية حيث تقدم الكثير من أنواع الحوافز الضريبية التي تلعب دورا هاما في : [2]

– دعم المستثمرين على إقامة مؤسسات استثمارية جديدة في البلاد؛

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002 ، ص 158

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 119

– دعم الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تتطلبه مخططات التنمية الاقتصادية، سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة؛

– حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلا عن تحويلها إلى الخارج؛

– جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة استثمارات كثيفة العمالة، وذات تكنولوجيا متقدمة، مما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنيين والحد من مشكلة البطالة؛

– دعم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات الصناعية تامة الصنع؛

وهنا يبقي علي المستثمر أن يركز علي حسن استخدام هذه الحوافز وترشيد استعمالها، وذلك لتحقيق المراد منها.

المطلب الثالث :أثر التحفيزات الضريبية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي

كما أشرنا سابقا فإن الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر لم تبلغ هدفها وتأتي بثمارها كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه سنقدم بعض المقترحات التي من شأنها تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا– على المستوى الداخلي:

من الضروري اتباع الترتيبات التالية : [1]

1– تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

باعتبار ان الحوافز الضريبية جزء من مناخ الاستثمار. فإن أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت باقية العوامل الأخرى المكونة المناخ الاستثماري في صورة جيدة ومنه يستلزم ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول للاستقرار المطلوب لا كما يجب تأهيل و إصلاح الإدارة الجزائرية التي هي من أصعب المهام لأنه يمس الإنسان وما يتميز به من اختلاف في طريقة التفكير والصفات من خلال: التكوين الفعال للإداريين و تبسيط وإضفاء الشفافية على المعاملات وزيادة الوعي القانوني لدي المواطنين زيادة على رفع أجور الإداريين إلى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.

2– تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ويقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل(زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات الانتاج لإحلال محل الواردات، توفير فرص عمل تحسين المستوى التكنولوجيا والفن الانتاج)، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع ومخاطر الاستثمار مقارنه بالدول

[1] محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012، ص327-328.

الأخرى، الدولة التي تقوم بتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمار بشكل عام، إن توجيه الحوافز الضريبية ينعكس إيجابيا على البنية الاقتصادية وبالنظر إلى قانون الاستثمار في الجزائر نجده يمنح الحوافز ومنها حوافز ضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد القطاعات بعينها، وهذا رغم أن القانون يمنع حوافز ضريبية ضمن النظام الاستثنائي التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة وكذلك المشاريع الاستثمارية التي تكون لها أهميه خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، غير أن هذا القانون يفتقر إلى التفصيل في ما يخص القطاعات أو المجلات من نفس هذا القطاعات التي تعتبر مهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ثانيا– علي المستوي الخارجي:

من الضروري اتباع الترتيبات التالية :

1– تفادي الازدواج الضريبي:

من المؤكد أن تفادى الازدواج الضريبي الدولي أصعب من تفادي الازدواج الداخلي. وذلك لعدم وجود سلطه عليا بين الدول تقوم بالتنسيق بين تشريعاتها الضريبية المتباينة ولاسيما أن كل دولة تراعي في وضع التشريعات الضريبية ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية بصرف النظر عن دول اخرى. مع هذا فقد جرى تبني أسلوبين لتبادل ازدواج. [1]

أ –تنظيم الضريبة:

ويتم عن طريق إقرار قانون يقضي صراحه بإعفاء المكلف من ضريبة المعينة أن استطاع إن يثبت أنه دفعها إلى خزية دولة أخرى، أو عن طريق إقرار قانون يتيح من خلال أحكامه، إتباع أحد أساليب منع الازدواج الضريبي والمتمثل في:

- **خصم إيراد من إيراد** : و يتم فيه في تخفيض الوعاء الخاضع للتكليف في الضريبة الأولى من وعاء الضريبة الثانية أو العكس، وغالبا ما يحصل هذا التخفيض من الأنظمة الضريبية التي تعتمد الضريبة العامة على الإيراد إلى جانب الضرائب النوعية؛
- **خصم ضريبة من ضريبة** : وذلك عن طريق خصم مقدار الضريبة الثانية التي فرضت على المكلف من مقدار الضريبة الأولى أو العكس أي أنه يدفع مقدار الفرق بين الضريبتين فقط، بحيث يستلزم أن يكون معدل كلا الضريبتين متساوي حتى يكون التفادي كامل للازدواج؛
- **خصم ضريبة من إيراد** : ويتم ذلك بخصم مقدار الضريبة الأولى التي دفعها المكلف من إجمالي الوعاء الخاضع للضريبة الثانية (الإيراد)، ويعد هذا الأسلوب عامل للتخفيف من حد الازدواج فقط.

[1] نصيرة بوعون يحياوي ، **الضرائب الوطنية و الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010 ، ص 2014-2015

ب- إبرام المزيد من الاتفاقية الثنائية لمنع الازدواج الضريبي :

لتفادي الازدواج الضريبي الدولي يجب على الجزائر القيام بإبرام المزيد من الاتفاقيات الضريبية، وهناك العديد من الاتفاقيات الضريبية التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأخرى ومنها:

من الاتحاد الأوروبي ونذكر منها :

- بلجيكا :في 15-12-1991 وتمت المصادقة عليها في 2000-05-07
- بلغاريا : في 25-10-1998 وتمت المصادقة عليها في 2004-12-29
- النمسا : في 17-06-2003 وتمت المصادقة عليها في 2005-05-28

من المغرب العربي ونذكر منها :

- تونس :في 09-02-1985 وتمت المصادقة عليها في 1985-06-11
- ليبيا :في 19-06-1989 وتمت المصادقة عليها في 1989-09-26
- مصر :في17-02-2001 وتمت المصادقة عليها في 2003-03-25

من دول الخليج نجد :

- البحرين:في 11-02-2001 وتمت المصادقة عليها في 2003-03-25
- الامارات العربية المتحدة : في 2001-04-24
- الاردن :في 11-06-2000 وتمت المصادقة عليها في 2000-12-17

بالإضافة إلي :كندا في 1999. اسبانيا في 2002 .تركيا في 1994 . بولونيا في 2000. الفيتنام في 1999. النيجر في 1998.... الخ.

2- تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

إن الإجراءات الجمركية في الجزائر تتميز بالتعقيد بطول المدة مما ينجر عنها نفور المستثمرين الأجانب. بحيث المدة اللازمة لجمركة سلعه معينة والتي قدرت ب 16 يوم وقد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب ؛ وخمس أيام في الصين وفي أقصى حالات لا تتعدى 12 يوم.[1]

غير أن من الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي ؛ إلزام إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات. وتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير كتوسيع شبكه الإعلام الآلي على المستوى المكاتب الجمركية.

[1] محمد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص 329.

خلاصة:

إنّ عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم و ترقية الاستثمارات في الجزائر و مجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر و بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة 03 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث – بقانون الاستثمار و صدور الأمر رقم : 01 قدم العديد من الحوافز و التسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و بالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار.

خاتمة

من خلال معالجتنا لجوانب موضوعنا في فصوله الثلاثة نجد أن الاستثمار الأجنبي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن مناخ الاستثمار يؤدي دوراً معنوياً في جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الجزائري، فالدور المعنوي الذى يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو قطاعات لاقتصاد الجزائري خاصة القطاعات الإنتاجية منها متمثلة في الزراعة والصناعة....الخ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي عنصر هام في تحريك عجلة النمو الاقتصادي مما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية، ونظرا لأهميته اتجهت معظم الدول إلي فتح أبوابها أمامه حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول نحو اجتذاب المزيد منها.

بالرغم من الامتيازات والضمانات الواسعة التي يقدمها الاستثمار الجزائري فأغلب المؤشرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر كان بعيدا جدا عن ما كان متوقعا، حيث أن قرار الاستثمار لا يتوقف فقط علي حجم الامتيازات والاعفاءات الممنوحة له فقط، وإنما يرجع بالدرجة الأولي الي مدي توافر المناخ الاستثماري الملائم .

فالمناخ الاستثماري الملائم لابد أن يتكون من عناصر غير اقتصادية كالاستقرار السياسي والامني وأيضا وجود نظام قانوني فعال يحمي المستثمر الأجنبي وتوافر ثقافة اجتماعية تتلاءم مع المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلي عناصر اقتصادية كالتحفيزات الضريبية وأسعار الصرف والحد من تدخل الدولة للتأثير في الظروف المنافسة، و ايضا توفر عنصر فعال وهو مدي توفر شبكة قوية وحديثة من البنية التحتية بمختلف مكوناتها.

لقد سعت الجزائر ومازالت تسعي جاهدة لتوفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، بالإضافة إلي الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر الذي وفر الكثير من الحوافز المالية المغرية، لكن هذه الاجراءات لم تنجح لحد الساعة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولبلوغ الكفاءة في جذب هذه الاستثمارات يجب توفر هذه الاجراءات وتحفيزات للمناخ الاستثماري بشكل مجتمع .

1- نتائج اختيار الفرضيات:

وتمت الإجابة على جميع الفرضيات إما تأكيدا أونا فيا بالاعتماد على ما سبق من الفصول.

-فيما يخص **الفرضية الأولى** التي مفادها أنه تتمثل الدوافع المحلية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في ضعف مصادر التمويل الداخلية للاستثمارات وافتقارها للتكنولوجيا المتطورة، فهي فرضية مؤكدة كون ضعف التمويل للاستثمارات و خاصة في الدول النامية هو السبب الرئيسي للبحث عن مصادر تمويل بدون تكلفة مستقبلية و التي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من خلال قيام شخص أو مؤسسة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد حيث يعمل على تحسين

كفاءة الأداء والمردود الاقتصادي، هذه الفرضية مؤكدة لأنه الحل الأساسي في تنويع القطاعات الاقتصادية والإنتاج والتصدير كما أنه نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة والتكنولوجيا الدولية

-بينما **الفرضية الثانية** المتعلقة بكون أنه يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر غير كاف لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة و أن نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية التي تتلاءم مع المستثمر الأجنبي، فهي مؤكدة أيضا كون أن نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة، لأن الظروف المناخية الغير ملائمة وعدم الاستقرار السياسي والأمني هما كالعنصر الماص ضد كل المجهودات المتخذة والإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر في السنوات القليلة الماضية، ونظرا لاهتمام المستثمر الأجنبي بالمعوقات فهو يبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك من أجل تحسين صورة الجزائر والتركيز من جديد على النتائج الأخيرة لتكون البداية في انفتاح الاستثمار على القطاعات الأخرى؛

- أما فيما يتعلق **بالفرضية الثالثة** التي مفادها أنه يمكن للإجراءات الجزائرية المتخذة في مجال تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر أن تعزز مناخ الاستثمار خاصة التحفيزات الضريبية، فهي منفية كون أن الاعتماد على سياسة التحفيزات لضريبية فقط في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافي من حيث مردوديته التكاليف، ومن ثم فإن أحسن استراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر هي توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية، فسياسة التحفيزات الضريبية في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص تشجيع الاستثمار، بحيث أصبحت توفر مناخا ملائما للتحايل و التلاعب فبعض المستثمرون الأجانب يقدمون طلبات الاستفادة من الإعفاءات الضريبية وعند انتهاء فترة الإعفاء يقومون بتغير نشاطهم أو التوقف عن النشاط دون محاسبته.

2- نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث في النقاط التالية:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف؛

- كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية، ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية؛

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر من خلال الزيادة المستمرة في عدد المشاريع وبالتالي تحقيق زيادة في مناصب العمل وهذا ما ساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر؛

- على الرغم من جملة التحفيزات والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه هذا الأخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه؛

– وقع تحسن كبير في بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر مما أدى إلى الارتفاع الكبير و المفاجئ في أسعار المحروقات، التي تمثل اليد الوحيدة للاقتصاد الجزائري، الذي أنتج مداخيل كبيرة من العملة الصعبة، و أحدث فوائض مالية متتالية و معتبرة في الميزان التجاري، و تيسر تسديد مستحقات المديونية الخارجية؛

– يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا و الأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية و اهتمام خاص نظرا لما قد ينتج عن خلاف ذلك، من منازعات بين المستثمرين الأجانب و الدولة المضيفة له، أو عند تطبيق الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية.

3– توصيات البحث:

استنادا إلى النتائج المستخلصة ومن خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الدور الرئيسي في تطوير وترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى السلطات والهيئات المختصة في ذلك، ولكن هذا لا يمنع من تقديمنا لبعض الاقتراحات عسى أن تكون ذات فائدة وتجد لها صدى:

– العمل على التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من بعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا والخبرة والعمالة والحصول على العملة الصعبة وتفادي بعض سلبياتها؛

– تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى كالسياحة و الصناعة و الخدمات وبالخصوص قطاع الزراعة؛

– القضاء على المشاكل الإدارية (البيروقراطية) التي تعيق الاستثمار من خلال تقديم بعض التسهيلات؛

– التقيد بمختلف التوصيات التي تصدرها الجهات الاستشارية المختصة؛

– ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر؛

4–آفاق البحث:

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل فيما يلي:

– انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري؛

– مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في تمويل خزينة الدولة؛

–أثر التحفيزات الجبائية في تعزيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-المراجع بالعربية:

❖ **الكتب:**

-أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

-أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**.مؤسسة شباب الجامعة مصر.2003.

-أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوي الاستثمارات الاجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2001.

- أمير حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر: البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

-جميل الطاهر، **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

-حميد الجميل، **دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، دون سنة نشر.

-سعيد النجار، **آفاق التنمية العربية في التسعينات**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مطابع الشروق، مصر، 1994.

-سمير سعفان: **"مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا"**، دار النشر القرن 21، سوريا ، 2000.

-صقر عمر، **العولة و القضايا الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2003، فريد النجار **الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي**، مؤسسه شباب الجامعة، مصر، 2004.

-طاهر مرسي عطيه، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر،2001.

-طاهر مرسي عطيه، **أساسيات إدارة الاعمال الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

-عبد الحميد عبد المطلب **السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**. مجموعه النيل العربية، مصر 2003.

-عبد الحميد عبد المطلب، **السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**. مجموعه النيل العربية، مصر 2003.

-عبد الحميد عبد المطلب، **السياسة الاقتصادية في الاقتصاد القومي**، النيل العربية، مصر ، 2003.

-عبد السلام ابو قحف، **اداره الاعمال الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

- عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الطبعة الثانية، مطبعة المكتب العربي الحديث، مصر، 1991،

-عبد السلام أبو قحف، **مقدمه في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الرابعة، مكتبه الاشعاع الفنية، مصر، 1998.

قائمة المراجع:

-عبد السلام ابو قحف، **نظريه التدويل والجدوى استثمارات الاجنبية المباشرة**، مؤسسه شباب الجامعة مصر، 2001.

-عبد السلام أبو قحف، **نظريه التدويل وجدوي الاستثمارات الأجنبية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

-عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997.

-عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة و السياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1981.

-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

-عليواش كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1990.

- نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

-عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصاديه معاصره**، الدار الجامعية، مصر، 2001/2000.

-فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية: المفاتيح التنافسية و التنمية المتواصلة**، مؤسسه شباب الجامعة، مصر، 1998.

-فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسه شباب الجامعة، مصر، 2000.

-فليح حسن خلف، **التمويل الدولي** مؤسسه الوراق النشر و التوزيع، الأردن، 2004،

-محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، دار الجامعة، مصر، 2007،

-محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في دور الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2005 .

- مصطفى بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

-منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- منير ابراهيم الهندي، **صناديق الاستثمار في خدمه صغار وكبار المدخرين**، منشأة المعارف، مصر، 1994.

-موسى سعد مطر ، شقير ينوري، موسى ياسر المومني ،**التمويل الدولي**، دار الصفاء، الأردن، 2008.

-نزيه عبد المقصود مبروك، **"الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

-نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر 2007،

-نصيرة بوعون يحياوي ، **الضرائب الوطنية و الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

-طاهر عطيه، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2001،

-يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية تحليل مقارن**، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2002،

❖ **المذكرات:**

قائمة المراجع:

-بشراير عمران، **نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر(غير منشورة), المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2005/2004.

-تومي عبد الرحمان، **واقع و افاق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر** رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.2000-2001.

-حتحات محمد رضا، **محددات الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر(غير منشورة)، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2007.

-خير قدور، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين الاصلاح والواقع**. رساله ماجستير، كليه العلوم الاقتصادية -وعلوم التسيير، جامعه الجزائر.2003/2002.

-دلال فاطمة، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات، أطروحة دكتوراه ،البليدة،2007-2008.

-سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشوره جامعه قسنطينة 2007.

-صحراوي علي، "**مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي**"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.

-عبد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير، تخصص مالية جامعة الجزائر3، 2006- 2007.

-عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003-2004.

- قويدري كمال، "**السياسة المالية و أثرها على الاستثمار في الجزائر**"، مذكرة الماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب ، البليدة، الجزائر ، 2006.

-محمد سعيد بسيوني الجرواني، **محددات الاستثمار في مصر في فتره 1975/ 1997**، رساله الدكتوراه، جامعه قناه السويس، مصر، 2002.

-محمد شريفي، **الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الأثار الاستراتيجية**، رساله الماجستير جامعه الجزائر، 2003.

- مهند منير بشير السلمان، **أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الاقتصادي في الدول امريكا اللاتينية 2001 2002**، رساله ماجستير غير منشوره، جامعه الموصل، العراق، 2005،.

-ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

قائمة المراجع:

-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002.

-يحى مصلة: **"دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر "**، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2012.

المجلات

-اجلال راتب وآخرون، **إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسه التحرير الاقتصادي**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،معهد التخطيط القومي المجلد الثامن، العدد الاول، مصر، جويليه 2000

-بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، جامعة الشلف، 2006.

-جويل بير غسمان، وزياو فانغ شين، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات والمشكلات**، مجله التمويل والتنمية، المجلد 32. العدد 4، مصر، ديسمبر 1995.

-حسان الخضر، **الاستثمار الاجنبي المباشر: تعارف وقضايا**، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، الكويت، 2004،

-زغيب شهر زاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة، 2005.

-صالح مفتاح ، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد44، 2008.

-طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6.

-عمر محمد عثمان صقر، **العولمة و الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة دول شمال افريقيا**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة واداره الاعمال، جامعه حلوان العددين .4.3، مصر، 1999.

-عياش قويدر وابراهيم عبد الله ،**"حوافز الاستثمار الخاص المباشر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، شلف، ماي 2005.

-عبد الله الخالق عبد، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية. المستقبل العربي. العدد167. السنة 15. يناير 1993.

-غريب ولرياح: **"العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر"** مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قصدي مرباح، ورقلة 2012.

-محبوب بن حموده، اسماعيل بن قانة، **أزمه العقار في الجزائر في تنميه الاستثمار الأجنبي**، مجله الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، 2007.

قائمة المراجع:

-محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012.

-مشتاق باركر، **الاستثمار المباشر وتجربه الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 9 المملكة العربية السعودية، 1990.

-مصطفى باكر، **تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر**، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24- 28 يناير 2004 .

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. **تجارب دوليه لتحسين مناخ الاستثمار**، منشورات قطاع الدراسات التنموية مصر 2004 .

❖ **الملتقيات:**

-عبد العزيز بن صقر الغامدي، **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، الملتقى العربي الثالث للتربية و التعليم، بيروت، يومي 24-26 افريل2006 .

-مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول المتخلفة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سطيف،3-5 اكتوبر 2004.

-مصطفى عز العرب، **الاستثمارات الاجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي**، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر الاقتصاديين المصريين الجمعية المصرية، الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مصر، نوفمبر. 1998.

-جميل طاهر وصالح العصفور، **مستقبل التخطيط في الأقطار العربية**، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس المعهد العربي للتخطيط، أيام: -20-22افريل 1993.

-نوفل قاسم على الشهوان، **الاستثمار الأجنبي وسبيل تواصل الوظائف عالميا**". الملتقى العلمي الدولي الثاني مصادر النمو الاقتصادي في مجموعة. MENA ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.،14-15نوفمبر2005.

المراسيم والأوامر

-الأمر رقم 06 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات, الجريدة الرسمية.

-قانون رقم63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق ل 2 أوت 1963 .

- المرسوم التنفيذي رقم 01-03-المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة الوطني للاستثمار المادة 12.

- المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة الوطني للاستثمار

قائمة المراجع:

-قانون النقد والقرض 90-10 مادته 183، الجريدة الرسمية الجمهورية العدد 16 -23 رمضان 1416، ص541.

-المادة (1) من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

-المواد 22-23-24-25-26 الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08 ،الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993.

-المرسوم التنفيذي رقم 06 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

-مرسوم تنفيذي رقم 07 المؤرخ في 23 أفريل 2007، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2007 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي.

-مرسوم تنفيذي رقم07-120 المؤرخ في 23 أفريل 2007 ، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2007

ثانيا– المراجع بالغة الأجنبية:

- Guide de l'investissement et de l'investisseur. Algérie-investie 2002-2004 collection Guide - plus

– **Commission mondial sur l'environnement et le développement,** Rapport Brundtland, 1988,

–Beat Burgenmeier**," Economie du développement durable**", Editions de bouche, Paris, 2002,

– **Programme de la nation unie pour le développement (PNUD**), Rapport mondial sur le développement humain 1992, Edition economica, Paris, 1992,

O.C.D.E," **Développement durable: quelles politiques** ?", paris, 1997,

Jean Claude Bolay et Magali Schmid, "**Coopération et développement durable vers un partenariat scientifique nord sud**", Editions terri tonales, Paris, 2003,

-Ocde, **définition des références détaillent des investissement internationaux**, paris, 1983.

ثالثا– مواقع الأنترنيت:

علي جاسم الصادق. **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاد البلد المضيف** متاح على الموقع:

http://www.heritage.org/index/country/algeria: 01/03/2013

-عبد السلام أديب، (2006)، **أبعاد التنمية المستدامة**، على الموقع الالكتروني:

: http//www.annahjaddimocrati.org

- CIA The world fact book. Www. CIA world factBook.org

- Perspective économiques en Afrique 2004/2005 www.oecd.org/dev/pea